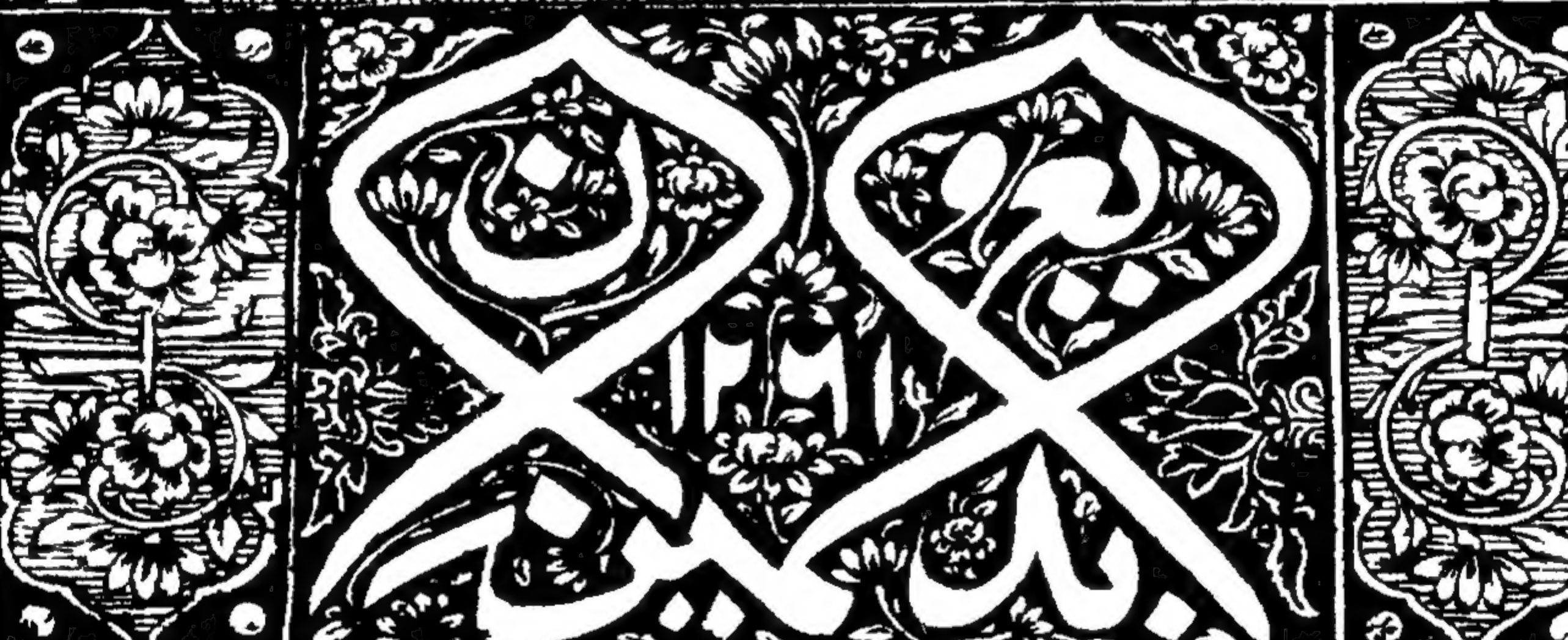


بدائع الزمان شرح الميزان^{على}
لشيخ عبد الله بن الهدار العثماني الحلبي
في علم المنطق

طبع بالمطبعة الحجرية الشهيرة
بالعلمية

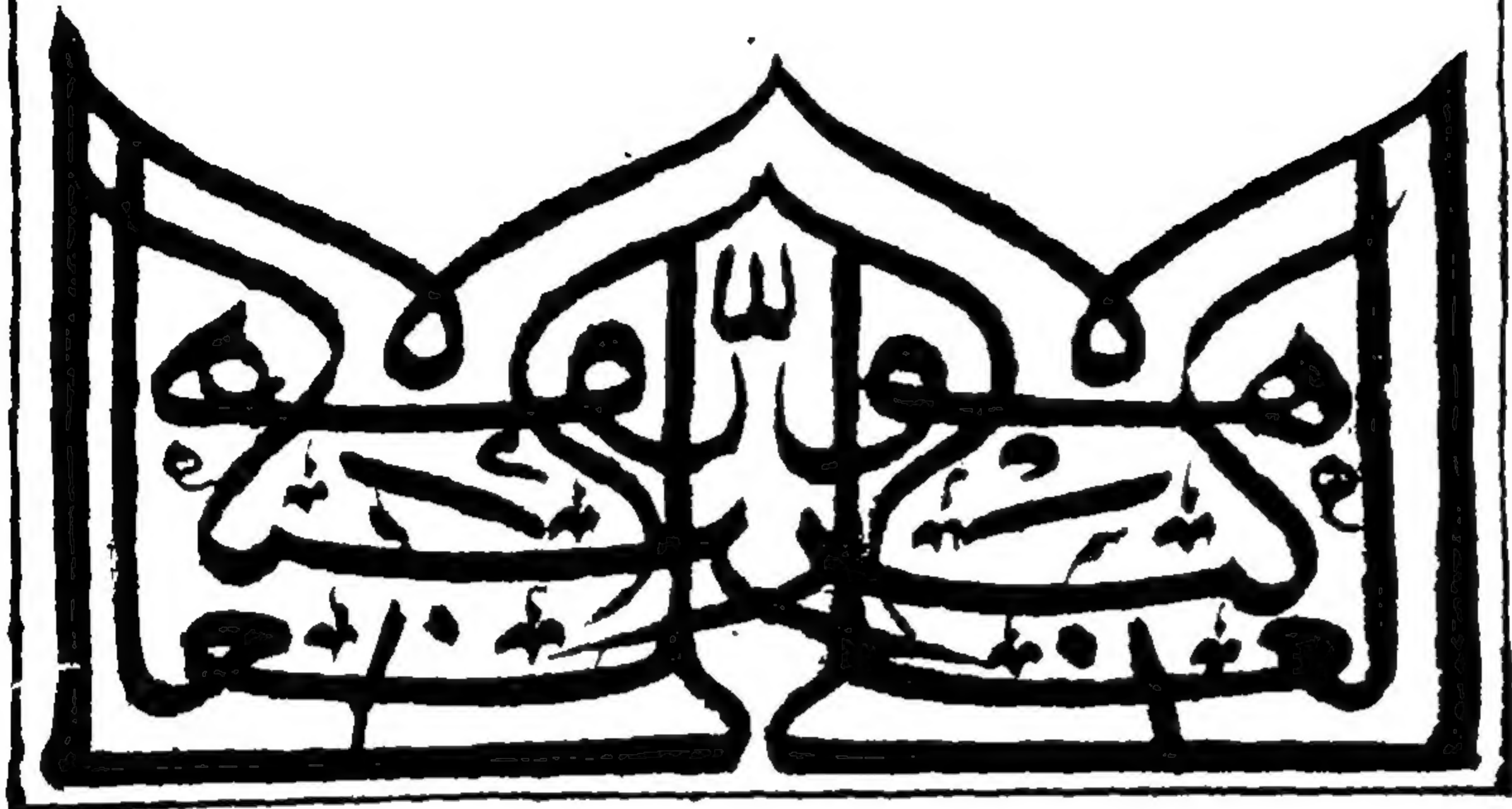
هوالمعالي

نسخه مذهب و صحیح مع منهج سی



واقع کثره محمد علیخان متصل مکان حکیم مرزا محمد سی

طبع حدیث با تمام علی بن خشتیان لدیر محمد خان طبع کردید



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوبنا بمعرفة المعقولات وزين عقولنا بأفاضته أدرك
الكليات الجزئيات وميز نوعنا عن سائر الأنواع بالذاتيات والخصيات
وأفاض علينا معرفة كيفية التركيبات والترتيبات ووفقنا لأكتساب العلوم
من التصورات والتصديقات وخلصنا من ظلمات الشكوك والشبهات
والصلوة على نبينا محمد المخصوص بأكمل التحيات والمبعوث بالبحر والبيان
وعلى اله الذين فازوا بفيضان التدقيقات والتحقيقات أما بعد
فيقول العبد الضعيف الراجي إلى رحمة الله الغني القوي عبد الله بن
أحداد العثماني الطالب^{هـ} على الله درجته في الجنان وأفاض عليه سبحانه
العفو والغفران قد اتفقت لأراء على أن حكمة ذي الجلال في إيجاد
العقلاء هي معرفة الذات والصفات بلا استدلال عليها بالأثار ولايات

على قلوبنا بمعرفة
المعقولات والجزئيات
والذاتيات والخصيات
وأفاض علينا معرفة
كيفية التركيبات
والترتيبات ووفقنا
لأكتساب العلوم
من التصورات
والتصديقات
وخلصنا من
ظلمات الشكوك
والشبهات
والصلوة على
نبينا محمد
المخصوص
بأكمل التحيات
والمبعوث
بالبحر والبيان
وعلى اله الذين
فازوا بفيضان
التدقيقات
والتحقيقات
أما بعد
فيقول العبد
الضعيف الراجي
إلى رحمة الله
الغني القوي
عبد الله بن
أحداد العثماني
الطالب^{هـ} على
الله درجته
في الجنان
وأفاض عليه
سبحانه
العفو والغفران
قد اتفقت
لأراء على
أن حكمة
ذو الجلال
في إيجاد
العقلاء
هي معرفة
الذات
والصفات
بلا استدلال
عليها
بالأثار
ولايات

على قلوبنا بمعرفة
المعقولات والجزئيات
والذاتيات والخصيات
وأفاض علينا معرفة
كيفية التركيبات
والترتيبات ووفقنا
لأكتساب العلوم
من التصورات
والتصديقات
وخلصنا من
ظلمات الشكوك
والشبهات
والصلوة على
نبينا محمد
المخصوص
بأكمل التحيات
والمبعوث
بالبحر والبيان
وعلى اله الذين
فازوا بفيضان
التدقيقات
والتحقيقات
أما بعد
فيقول العبد
الضعيف الراجي
إلى رحمة الله
الغني القوي
عبد الله بن
أحداد العثماني
الطالب^{هـ} على
الله درجته
في الجنان
وأفاض عليه
سبحانه
العفو والغفران
قد اتفقت
لأراء على
أن حكمة
ذو الجلال
في إيجاد
العقلاء
هي معرفة
الذات
والصفات
بلا استدلال
عليها
بالأثار
ولايات

وهي متوقفة على العلم المسمى بالمنطق ولهذا جزم الفحول من العلماء و
النهارير من العظماء بفرضية معرفته عيناً ولما كان المختصر المسمى بميزان
المنطق المشتمل على غرر الفوائد ودرر الفرائد متداولاً بين الأنام وكم
حول تحقيقه احد من العظام اردت ان اشرح له شرحاً صغراً حجمه و
كبر علمه وكثرت فوائده وجلت عوائده واودع فيه فرائد ملتقطة من كتب
العلماء وفوائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء ولطائف اجات سمعها
خاطري وغرائب سراري ابدعتها قرة فكري وجاء ان يوصل الى المرام
بتوفيق ذي الانعام والاكرام الله ولي التوفيق الهداية وعليه
التوكل في البداية والنهاية وهو حسي ونعم الوكيل ونعم الوكيل والنصير
فبقول لما كانت الاشارة الى اجزاء العلم في اول التصنيف فعرش البصيرة
للشارع قسم المص العلم اولا الى التصو فقط والتصديق فقال العلم
بالنسبة اليها اما تصور فقط اي ادراك ساخر كصورنا الزوايا الثلثة
وتصورنا التساوي للقائمتين والنسبة بينهما قبل وقوفنا على البرهان
الهندسي قيل انما قيد بقيد فقط ليحصل التقسيم لان التقسيم ضم مختصير
او اكثر الى مشترك ومطلق التصو مرادف العلم وانت خبير بحصوله
بدونه بارادة شرط لا وقيل انما قيد بقيد فقط لما بين التصو والتصديق
من اللزوم الذي ينافي التقابل لان التصديق لا يوجد بدون التصو
وانت خبير بان اللزوم بحسب لوجود لاينا في التقابل بحسب الصدق
كما بين الزوج والفرد والحق ان يقال انما قيد بقيد فقط ليحصل

فقال في الاشارة الى اجزاء العلم المسمى بالمنطق ولهذا جزم الفحول من العلماء و
النهارير من العظماء بفرضية معرفته عيناً ولما كان المختصر المسمى بميزان
المنطق المشتمل على غرر الفوائد ودرر الفرائد متداولاً بين الأنام وكم
حول تحقيقه احد من العظام اردت ان اشرح له شرحاً صغراً حجمه و
كبر علمه وكثرت فوائده وجلت عوائده واودع فيه فرائد ملتقطة من كتب
العلماء وفوائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء ولطائف اجات سمعها
خاطري وغرائب سراري ابدعتها قرة فكري وجاء ان يوصل الى المرام
بتوفيق ذي الانعام والاكرام الله ولي التوفيق الهداية وعليه
التوكل في البداية والنهاية وهو حسي ونعم الوكيل ونعم الوكيل والنصير
فبقول لما كانت الاشارة الى اجزاء العلم في اول التصنيف فعرش البصيرة
للشارع قسم المص العلم اولا الى التصو فقط والتصديق فقال العلم
بالنسبة اليها اما تصور فقط اي ادراك ساخر كصورنا الزوايا الثلثة
وتصورنا التساوي للقائمتين والنسبة بينهما قبل وقوفنا على البرهان
الهندسي قيل انما قيد بقيد فقط ليحصل التقسيم لان التقسيم ضم مختصير
او اكثر الى مشترك ومطلق التصو مرادف العلم وانت خبير بحصوله
بدونه بارادة شرط لا وقيل انما قيد بقيد فقط لما بين التصو والتصديق
من اللزوم الذي ينافي التقابل لان التصديق لا يوجد بدون التصو
وانت خبير بان اللزوم بحسب لوجود لاينا في التقابل بحسب الصدق
كما بين الزوج والفرد والحق ان يقال انما قيد بقيد فقط ليحصل

[illegible]

مستغنا لا يتبرل دارا کی بوجہ است علی القول بابینا ہما فی الاثر الامتہ ح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بصورة الشيء الصورة الحاصلة عند العالم لا في نفس لا مرفقينا والتصور
ما لا يطابق الواقع أيضا العقل جوهر مجرد عن المادة لذاته مفار
لها في فعله وهي النفس الناطقة التي تشير إليها كل واحد بقوله أنا وإذا
تقرر هذا فاعلم أن معنى حصول صورة الشيء في العقل أن يحصل في العقل
أثر ذلك الشيء بحيث لو وجد في الخارج كان آية والمراد بالشيء المعنى
اللغوي وبهذا ظهر فساد ما قيل أن هذا التعريف لا يتناول تصور المعاني
لأن الواحد لم ليس بشيء وذو صورة له ونحوه وهو حصول صورة
الشيء في العقل جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو فعله أما
تصور فقط وبين المعطوف وهو قوله أو تصديق وهو تصور معه
معية دائمة حكم وحسب ليقط الاعتراض بأنه يلزم أن يكون كل واحد
من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع المركب من الثلاث
كل اثنين منها تصديق لكن يبقى اعتراض آخر تأمل والذي يقطع مائة
الاشكال هو أن يقال أن المراد معية دائمة معتبرة وأعل أن
المعية لا تدل على خروج الحكم فلا يصدق تعريف التصديقات
الأعلى مجموع التصورات لثلاث الحكم وذلك بعينه مذهب الكلام
فلا بد ما قيل أن هذا التعريف لا ينطبق على مذهبي الكلام والحكماء
كذلك قيل وعلى ظاهرة بحث أن قيل أن مورد القسمة أن كان العلم
الواحد لم يصح جعل التصديق الذي هو عبارة عن الأدراكات
قسما منه وإن كان أعم منه لزم أن يكون المركب من القضية التام

[illegible]

اعلم من ان يكون بالذات او بالا اعتبار والمغايرة ههنا بالا اعتبارا
على ان امثال ذلك غير معتد بها ولتقابل ان يقول يلزم من ظاهر هذا
التعريف ان الحكم فعل والعلم من مقولة كيف فكيف يكون التصديق
الذي هو مركب من كيف والفعل قسما من العلم لان المركب من كيف
والفعل لا يكون من مقولة كيف اللهم الا ان يقال المراد من لا سناد
الا دراك ومن الامور النسبة ومن اخر طرفان والجار والمجرور متعلق
بمخدوف يكون المعنى الحكم ادراك لتسبته منتسبه الى الطرفين
متعلقه بهما او يقال المراد بالا من الوقوع واللا وقوع وبأخر هو
النسبة اي ادراك الوقوع واللا وقوع المنتسبة الى النسبة ولو قسم
العلم الى التصو فقط والى تصور معه حكم كما قسم صاحب الرسالة
الشمسية لم يجمع الى هذه التكاليف والمراد بالوجوب في قوله وجوب
الوجوب العرفي وماله الاستحسان اي يستحسن تقديم مباحث الاول
اي التصور على مباحث الثاني التصديق وضعا اي ذكر التقديم اي
لتقدم التصور على التصديق طبعاً لان معنى التقديم بالطبع كون الشيء
التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون عليه تأمة له كالواحد
بالنسبة الى الاثنين ما ان التصور ليس له للتصديق فظاهر واما انه
يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لا بد فيه من تصور اي تصور
لحكمه عليه وبه والنسبة واعلم انه لا يتوقف التصديق على تصور
لحكمه عليه وبه باكنه لانا نحكم على الجسم المعين بانه شاغل للجنس

مع الجمل بانه انسان او فرس او بقرا وغيرها وكذا الحكم على زيد بانه انسان
مع اننا لا نعرف من الا انسان الا انه شيء له الضحك ان قيل لو كان التصديق
غير متوقف على التصور بالكلية لزم ان يكون التصور باي وجه كان
كافيا في التصديق وليس كذلك قلنا ان التصديق وان لم يتوقف على
التصور بالكلية لكنه ليس التصور باي وجه كان كافيا في التصديق
بل لا بد في كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم ويستلزمه كالتصديق
بان هذا الشيء ضاحك فانه يتوقف على تصور انه انسان لان هذا
التصديق يقتضيه ذلك التصور ويستلزمه لا تصور انه فرس وغيره
وكذا التصديق بانه ماش فانه يتوقف على تصور انه حيوان لا على
تصور انه جماد وعلى هذا ففسر تامل ولما كان الاحتياج الى العبارة
اكثر اشتغل المصباح بالفاظ فقال **فصل في الفاظ ولما كان**
نظر المنطق في الفاظ من حيث انها تدل على المعاني لا من حيث انها
موجودة او معدومة او اعراض او جواهر وانها كيف تحدث الى
غير ذلك فجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فقول الدلالة هي
كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر كما يلزم من العلم
بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع والظن بشيء اخر كما يلزم
من العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر ومن الظن به الظن
بشيء اخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في
جوا السماء الظن بوجود المطر وتقسيمها ان الدلالة على قسمين لفظية

له قول له وليس كذلك
الان في ذلك او افلت
بما لا ينبغي ان يكون
فذلك الذي لا يكون
مما لا يكون

من قول ابن
ابن تين
العبارة او تعبير
المنطق
من قول ابن
ابن تين
المنطق
من قول ابن
ابن تين

مجلس اول

الاطلاق على الجرم المعلوم له فيصدق على الدلالة على الضوء تضمننا
عند الاطلاق على المجموع ^{اي عند الاستقواء} والتزاما عند الاطلاق على الجرم انها دلالة ^{اللفظ}
على تمام ما وضع له فينتقص حد المطابقة بالتضمن والالتزام بدخولهما فيه
فلما قيد بهذا القيد ينفع الانتقاض لان الدلالة على الضوء عند الاطلاق
المذكورين ليس بواسطة ان الضوء تمام ما وضع له بل بواسطة انه جزء ما
وضع له او لازم ما وضع له ويصدق ايضا على الدلالة على الضوء مطابقة عند
الاطلاق عليه والتزاما عند الاطلاق على الجرم المعلوم له انها دلالة ^{اللفظ}
على جزء ما وضع له نظر الى وضعه للمجموع فينتقص حد التضمن بالمطابقة والالتزام
بدخولهما فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال الانتقاض وكذا يصدق على الدلالة
على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه وتظنا عند الاطلاق على المجموع
انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظر الى انه موضوع للجرم فينتقص
حد الالتزام بالمطابقة والتضمن بدخولهما فيه فلما قيد بتوسط الوضع ^{تفقد}
الانتقاض في دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اي وضع اللفظ لما اراد
لمعنى دخل ذلك المعنى اي المعنى المدلول المراد فيه اي في ذلك المعنى الموضوع
له تضمن لكون المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان ^{عليه}
الحیوان فقط او على الناطق فقط ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع اي
وضع اللفظ لما اراد معنى خرج ذلك اي المدلول المراد عنه اي عن ذلك المعنى
الموضوع له التزام لكون المعنى المدلول لازما للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان
على قابل العلم وصنعة الكتابة واشتراطوا في الالتزام المرفوع الذهني وهو

كونه بحيث يحصل في الذهن من حصول المسمى فيه لان فهم المعنى عند اطلاق
 اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب ان يلزم من فهم المعنى الموضوع
 فهمه ان قيل لا نسلم ان اللزوم الذهني شرط للدلالة الالتزامية والا لما
 الدلالة الالتزامية بدونه واللازم باطل لان الدلالة الالتزامية موجودة
 بدون اللزوم الذهني كما في اللوازم البعيدة والمعنيات قلنا تمنع كون اللوازم
 البعيدة من مثل لو كانت لفاظا والمعنيات ان لم يلزم الانتقال الذهني اليها
 بعد كمال تصورات مسميات لفاظا فدللتها عليها ممنوعة ولا فلا
 نقصان قيل ان تمثيل للم للدلالة الالتزامية بالمثال المذكور لا يصح لان
 الدلالة الالتزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجى بحيث يلزم
 من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان
 الناطق في الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم هو
 اللزوم البين بالمعنى الاخص الذي هو عبارة عما ذكرنا ان هذا المثال
 للزوم المعتبر عندهم بل للزوم المطلق من غير النظر الى اعتباره او يقال
 ان المصراع بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم
 البين بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين وهو متحقق
 بين الانسان وقابل العلم هكذا قالوا والاولى ان يقال كدلالة الاعم
 على البصر قد قيل للاولى ان يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولا
 في الدلالة الالتزامية اللزوم الخارجى لتحقيق الدلالة الالتزامية بدون
 اللزوم الخارجى كما في العمى وقيل بين اللزوم الذهني والخارجي عموم وخصوص

۱۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة
 كالحيوان الناطق علما الشخص انساني والمحققون من الخويز يجعلون
 مثل عبدالله علما مركبا لان نظرهم الى اللفظ نفسه فلما راوا انه قد
 عليه احكام المركب جعلوه مركبا واما المنطقي فظرة القصدي
 ليس الا الى المعاني ولما فرغ عن تقسيم اللفظ الدال الى المفرد والمركب
 في تقسيمهما وقدم تقسيم المفرد لان ذاته مقدم على ذات المركب
 فقال فان لم يصلح المفرد صلاحية ذاتية لان يجزئ عن شيء وانما قدم
 هذا القسم من المفرد مع انه عدمي لكون ما صدق عليه واحدا وهو كداة
 بخلاف القسم الثاني فان شرط وجوبه قوله فهو اداة اي حرف كلاهما
 باعتبار مفهومهما الاصل الغير المستقل لا تقع مجزئتها لا وحدها ولا مع
 غيرها وان وقع جزء من المجزئ بعد العدل عن المعنى الغير المستقل كما
 في قولنا زيدا لا يخرج فهذا سميت معدولة وان صلح المفرد له اي لان يجزئ
 اي لان يسند به فلا يرد فعل الامر والنهي ولما كانت الكلمة وجودية
 مع عدم التقسيم فيها قدمها على الاسم فقال فان دل المفرد ^{على} وضعا
 فخرج غذا وامس لان بمقارنته بهيئته التصريفية اي بصورته العارضة
 للحروف الاصلية والزائدة على زمان فخرج ما لا يدل على الزمان معين
 فخرج ما يدل على مطلق الزمان كالمدخل والمضرب من الاثمنة الثلاثة
 فخرج ما يدل بالتضمن على زمان معين غير الثلاثة كالصباح والقبول
 فاحفظ ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان هذا الموضع موضع منزلة الاقدام

على قوله صلاحية ذاتية
 لا يكون دلالة مقصودة
 كالحيوان الناطق علما الشخص انساني
 والمحققون من الخويز يجعلون
 مثل عبدالله علما مركبا لان نظرهم الى اللفظ نفسه
 فلما راوا انه قد عليه احكام المركب جعلوه مركبا
 واما المنطقي فظرة القصدي ليس الا الى المعاني
 ولما فرغ عن تقسيم اللفظ الدال الى المفرد والمركب
 في تقسيمهما وقدم تقسيم المفرد لان ذاته مقدم
 على ذات المركب فقال فان لم يصلح المفرد صلاحية
 ذاتية لان يجزئ عن شيء وانما قدم هذا القسم
 من المفرد مع انه عدمي لكون ما صدق عليه واحدا
 وهو كداة بخلاف القسم الثاني فان شرط وجوبه
 قوله فهو اداة اي حرف كلاهما باعتبار مفهومهما
 الاصل الغير المستقل لا تقع مجزئتها لا وحدها
 ولا مع غيرها وان وقع جزء من المجزئ بعد العدل
 عن المعنى الغير المستقل كما في قولنا زيدا لا يخرج
 فهذا سميت معدولة وان صلح المفرد له اي لان
 يجزئ اي لان يسند به فلا يرد فعل الامر والنهي
 ولما كانت الكلمة وجودية مع عدم التقسيم فيها
 قدمها على الاسم فقال فان دل المفرد ^{على} وضعا
 فخرج غذا وامس لان بمقارنته بهيئته التصريفية
 اي بصورته العارضة للحروف الاصلية والزائدة
 على زمان فخرج ما لا يدل على الزمان معين
 فخرج ما يدل على مطلق الزمان كالمدخل والمضرب
 من الاثمنة الثلاثة فخرج ما يدل بالتضمن على
 زمان معين غير الثلاثة كالصباح والقبول
 فاحفظ ما ذكرنا وافهم ما اشرنا فان هذا
 الموضع موضع منزلة الاقدام

جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة

فهي كلمة اي فعل وهي على نوعين حقيقة ان دلت على حدث اي تقوم
بالفعل وزمان كضرب مثلا ووجودية ان دلت على الاخير فقط كما
فانه لا يدل على الحدث الكون ليس بحدث لان الحدث ليس عبارة عن
مطلق المعنى والا كان كل معنى حدثا بل المعنى المنسوب الى الفاعل بانه قائمه به
وبهذا يظهر ان ما قيل ان الكلمة حقيقة ان دلت على حدث ونسبة
ذلك الحدث الى موضوع وزمان تلك النسبة لا ينحلو عن استدراك
الشيء من ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين لان المضارع
المتكلم والمخاطب فعل عند العرب هو ظاهر وليس بكلمة عند المنطقيين
لتركبه لاحتماله الصدق والكذب بخلاف المضارع الغائب فانه كلمة
بالاتفاق لعدم احتماله الصدق والكذب لا يرد صورة الصريح
لانه في نفسه لا يحتملها بل مع فاعله الذي ذكر معه وفيه بحث وان
لم يدل المفرد بهية الضمنية على زمان معين من الارضه الثلاثة
فهو اسم ثم شرع في تقسيم الاسم بالنسبة الى معناه الى عدة اقسام مجزئة
فمختص بالاسم وان لم يكن كل واحد منها محضو بالاسم فقدم الذي
كان معناه واحدا على الذي كان معناه متعدد لان الواحد قبل
المتعدد فقال حينئذ اي حين اذا كان المفرد اسما اما ان يكون
معناه اي المعنى الذي يقصد باللفظ مفهوما واحدا او كثيرا فان كان
معناه واحدا فان تعين اي شخص ذلك المعنى اي لا يمكن اشتراكه
بغير كثيرين وهذا لا يقتسم لا يختص بالاسم الذي يكون معناه

سعدف ملبوسان غبارا زغبار
کما صفت بجزایر شفا و جزایر
وکل فی المصاعف اعلیٰ من
للسامع عند الظلم کلکی لکان باطل
بذلک لا اعتبار ان اسم شیخ
للسامع فلاحیم ان اسم شیخ
المصدر الازدی و هو محمد بن
مفسران

واحد لان الاسم الذي يكون معناه كثيرا يحسب هذا الافتسام فيه ايضا
كما سنشير اليه آنفا واعلم ان المضموع اسم الاشارة والمعهود اختلف فيه
قال بعضهم ان معناه لا يكون متحدا بالشخص بل كل لكونه مقولا على كثيرين
وقال بعضهم وهو التحقيق ان الضمير كانت مثلا موضوع بوضع عام لكل واحد
من المفكرين المخاطبين فان الواضع تعقل اول كل واحد من تلك المعاني
في ضمن مفهوم كل واحد وضع اللفظ بازاء كل واحد منها ثانيا وكذا اسم الاشارة
فاللفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مشار اليه مذكور مفرد وعلى هذا
القياس المعهود فعلى هذا التحقيق يكون كل واحد منها من قبيل ما يكون
معناه كثيرا ويكون الفرق بينه وبين المشتك بان المشترك موضوع لمعاني
متعددة باوضاع مختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام فظهر
بهذا انه لا حاجة الى قوله ولم يكن ضميرا واسم اشارة او معهودا كانت
وهذا والرجل فان شرط وجوبه قوله يسمى علما وخبريا حقيقة تامة عند
المنطقين وان كان معناه واحدا ولم يتعين ذلك المعنى فهو يسمى متواطيا لقوله
افراد في معناه ان كان حصوله اى حصول ذلك المعنى في كل افراد في جميع افراد
المتصوفة موجبة او لا على السواء كاسنان وفسر وشمس فان معنى الانسان جاصل
في جميع الافراد على السوية وكذا معنى الفرس والشمس ويسمى مشككا لان
يقع الناظر في الشك وهو من المتواطئين على حصول اصل المعنى في
الكل ومن المشترك بناء على التقاطع وبعضهم لم يعتبر هذا التفسير واجدا لان اصل
المعنى في الكل على السواء والتقاطع خرج عن اصل المعنى اعتد ذلك الخارج فيكون هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ان هذا هو الصراط المستقیم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون
ان هذا هو الصراط المستقیم

ناقلة عرفا عما كدابة فانها في الاصل وضعت كل ما يدب على الارض
 ثم نقلها العرف العام الى الخيل والبغال والحمير ويسمى منقولاً شرعياً ان كان
 ناقله شرعاً اي صاحب الشرع كصلوة فانها في الاصل وضعت للدعاء ثم نقلها
 صاحب الشرع الى اركان مخصوصة معلومة ويسمى منقولاً اصطلاحياً ان كان
 ناقله عرفاً خاصاً وهو عبارة عما كان مقراً في العقول وتلقته الطبائع
 السليمة بالقبول كاصطلاح النحوي كالفعل فانه في اصل اللغة اسم لما صدر
 عن الفاعل كالاكل والشرب ثم نقل النحوي الى كلمة دللت له ولما كانت
 اللغة اصلاً والنقل طارياً عليها لم يتحقق من اقسام المنقول الحاصلة من
 ضرب الاربعة في الاربعة الا ما ذكر هذا اذا ترك موضوعه الاول وان
 لم يترك موضوعه الاول بل يستعمل فيه ايضاً يسمى بالنسبة الى المعنى الاول
 الموضوع له حقيقة لثبوتها في مكانه الاصل ويسمى بالنسبة الى المعنى الثاني
 مجاز التجاوز عنه مكانه الاصل كالاسد بالنسبة الى الحيوان الصائل والرجل الشجاع
 فان الاسد ولا وضع للحيوان الصائل ثم نقل الى الرجل الشجاع
 لعلاقة بينهما وهما الشجاعة فاستعماله في الاول بطريق الحقيقة وفي
 الثاني بطريق المجاز لا يقال ان المصدر جعل المجاز من اقسام الاسم الذي
 جعله من اقسام المفرد الذي من اقسام الدال بالمطابقة فيكون المجاز
 من اقسام الدال بالمطابقة لان قسم القسم قسم لما اشرنا في مورد القسمة
 ولقولنا الحيوان اما ابيض او غير ابيض والابيض اما حيوان او غير حيوان
 ولما فرغ من تقسيم اللفظ بالنسبة الى معناه شرع في تقسيمه بالنسبة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مع قوله اكون ان
ما في من الغنى الكون
على طلب نيل الغنى
الامر لا في غيره و
يطلب على طلب الشكر
بما في من الغنى
لا في من الغنى
لا في من الغنى

[illegible]

تمنية وترجيه وقيل انه لاخراج مثل اطلب منك الفعل وفيه فهو مع
 الاستغلاء وهو عد النفس عالياً امر ويندج فيه النهي لما اشرنا اليه آفنا
 كقولنا انصر ولم يشترط في الامر العلوليدخل فيه قول الادنى للاعلى الفعل على
 سبيل الاستغلاء ولهذا ينسب الى سوء الادب فان قيل هذا ينتقض بقولهم
 لقومه ما ذا تأمرون فانه لا استغلاء منهم عليه قيل هو مجاز عن تشاورون
 او يقال ان فرعون لما استشار عن قومه في امر موسى عليه السلام والمستشار
 منه من حيث انه مرشد للمستشير عالى عليه ضرورة علو المرشد والهاد
 على المسترشد والمهدي فرعون لما جعلهم مستشارين انزلهم منزلة من
 له علو تعظيماً لهم في الجملة ليتعاونوه في وقع امر موسى عليه السلام فجعل
 كلامهم كالامر على نفسه اشار الى هذا صاحب الكشاف مع الخضوع
 دعاء وسؤال مثل اللهم اغفر لي ومع التساوى التماس هذا بحسب اللغة
 واما في العرف فيطلق على ما يكون مع نوع من التواضع وان لم يدل
 طلب الفعل دلالة صيغة فهو تنبيه اى اعلام على ما في ضميره ويندج
 فيه التمنى والنداء وغيرها كالقسم والترجي والتعجب والاستفهام والفاظ
 العقود وفعلا المدح والذم اصطلاحاً ولا مناقشة فيه فان قلت النداء
 والاستفهام يدلان على طلب الفعل دلالة صيغة فان النداء يدل على
 على طلب الاقبال والاستفهام على طلب الاعلام فكيف ينذر جان تحت
 التنبية الذي لا يدل على الفعل دلالة صيغة قلنا قد ذكر السيد ح في
 حاشية اللوامع مع ان طلب الاقبال في النداء لازم لمعناه كلزوم طلب

على قوله فيه
 اى فيه نظر لان الاضمار لا يعمل
 طلب الفعل مثل اطلب منك الفعل
 خارجة بقوله والاى وان لم
 لان اشارة فحذو للصدق والكلالة
 على قوله سوء الادب لان من
 شأنه ان يخضع لان بومرئ
 على قوله انفاظ العقوبة
 وشيئاً من انما يكون مستشار
 ومثبت واثباتها ما يكون مستشار
 سورة الخبر انما يبق بطريق
 لما على تخلف انما يبق بطريق
 الافتقار او جيباً على موضع
 على ما عرفت انما يبق بطريق
 وبما عرفت انما يبق بطريق
 الدلالة الصيغة سواء وجدت
 في العباد الدلالة على الطلب
 وموجب اصطلاحاً لا يخفى
 على المتبحر في الفروع والعلوم

[illegible]

الاعلام لمعنى الاستفهام فافهم واما الثاني اى المركب لغير التام
 فهو ما مركب بتقيد ان كان الثاني قيد الاول لفظا او معنى كالرجل
 الفطن وعلام زيد وهو النافع في المطالب لتصوية ولا يتركب الا
 من اسمين واسم فعلا لا يحكم التقيد بشأه الى الحكم الجزئي فكما يستدعي
 الحكم الجزئي التركيب من اسمين واسم وفعل فكذا التقيد اما مركب غير
 تقيدى ان لم يكن كذلك كالمركب من اسم واداة نحو زيدا ومنحرف
 فعل كقد قام في قد قام زيدا وما فرغ المصريح من مباحث اللفاظ
 الآن في مباحث المعاني **فصل في المعاني** والاولى ان يقال في المفهوم
 المفردة والمعنى المفهوم واحدان بالذات ذلك الواحد هو الصورة
 الحاصلة في العقل مختلفان باعتبار القصد والحصول لما كانت
 الكلية والجزئية اولا وبالذات صفة المفهوم على عكس افراد
 التركيب **قسم المفهوم** من حيث هو الكلي والجزئي فقال كل مفهوم
 وهو حاصل في العقل اى من شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل بالفعل
 او بالقوة بالذات وبالواسطة فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه واخره
 فهو جزئ ان منع نفس الصورة اى ان منع من حيث انه متصور من وقوع
 الشك اى شركة كثير فيه اى في ذلك المفهوم كزيد ومعنى تصور ^{المفهوم}
 حصول المفهوم نفسه لا صورة فلا يرد ما قيل ان التصو حصول صورة ^{الشيء}
 في العقل فيكون معنى قوله تصور المفهوم حصول صورة المفهوم فيلزم
 ان يكون المفهوم مفهوم وهو باطل وقد يقال ان مفهوم المفهوم ^{عنه}

[illegible]

كوجود الوجود وكل ان لم يمنع نفس تصوره عز وقوع الشك فيه
 كاتسان التقيد بالتصور يفيد قطع النظر عن الخارج والتقيد بالنفس
 يفيد قطع النظر عن البرهان ^{له} لم يغز احد ^{لها} عن الاخر فحجب التقيد بها ^{لها}
 ينقض التعريفان طرد او عكسا ومعنى شركة كثير فيه انه يمكن للعقل ان
 صادقا على كثيرين فيدخل الكل في الفرضية ان قيل لا يجوز دخول الكل في
 الفرضية تحت الكل لان التصور الذي هو عبادة عن حصول صورة الشيء في العقل
 مأخوذ في تعريف الكل فلو كانت كليات كانت اشياء قلنا الشيء المأخوذ في تعريف
 بالمعنى اللغوي الشامل للوجود والمعدوم كالاشياء واللاوجود هكذا اصرح في
 بعض حواشي القطبي الفرق بين الكل والجزئي ان الكل جزء للجزئي غالبا فيكون
 الجزئي كلا والكل جزءا والكل له نسبة الى الاجزاء لكونه مركبا منها والاجزاء لها
 نسبة الى الكل لكونها اجزاء له فالكل جزئي لكونه منسوبا الى الجزء والجزء
 لكونه منسوبا الى الكل ان قيل كيف يتصور كون الكل جزءا للجزئي والكل مجموع
 على الجزئي والجزء لا يحمل على الكل فان السقف لا يحمل على البيت قلنا ان
 الضامة ^{هه} لا تعتبر والكل مجموع لا على الجزء لا ياخذونه باعتبار الجزء
 وقيل انه جزء اعتبارا لا حقيقيا وانما يمنع الحمل في الحقيقة لما فرغ عن
 بيان المفهوم الكل والجزئي في شرع في تقسيم الكل الذي صار نظرا للمنطق
 مقصودا عليه فقال فالكل الذي هو تمام ماهية جزئية نوع المراد
 بماهية جزئية ماهيتها الكلية لا الشخصية فلا يراد ما قيل النوع اذا
 كان تمام ماهية جزئية لا يكون كليا لان لكل جزءا للجزء هو اي النوع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بما هو فالنوع كيف ما كان صادق على كثيرين سواء كانوا موجودين في الخارج او لا متفقين بالحقائق المراد الفرد الكامل منه فلا حاجة الى قيد فقط لاجزاء الجنس كما توهم في جواب سوال ما هو والمراد بها الشارحة دون الحقيقة وان اريد بالكثيرين الموجودون في الخارج كان المراد بها الحقيقة دون الشارحة وح يكون هذا تقييما للنوع الخارجي الذي هو متعدد الاشخاص في الخارج كالا انسان والمناسب بهذه الصاعته هو السابق تامل فقوله على كثيرين يشمل الكل مطلقا وقوله متفقين بالحقائق يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج الثلث الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام واعلم ان قوله متفقين بالحقائق وان كان يخرج العرض العام والفصول البعيدة وخواص الاجناس ايضا لكن اسناد اخرجها الى القيد لا خير اولي لان القيد لا خير يخرج الفصول والخواص مطلقا فاسناد اخرجها اليه اولي اما العرض العام فلانه شريك للخاص في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو فادراجها في سلكه لاجزاء بقيد واحد

الجنس لانه وان كان مقول
على كثيرين متفقين كما ذكرنا
ما زيد ومنه من ان كل
كله سبب الا اذا لم يجمع
عليه احيوان الا اذا لم يجمع
الانسان على ان يجمع
قوله ما الشارحة التي تطلب بها
شئت الاسم لقولنا ما الشارحة التي
هي قوله دون الحقيقة وهي التي
بيان من بين ما هي اي حقيقة
سواء كان كقولنا ما الشارحة
سواء كان كقولنا ما الشارحة
قوله دون الحقيقة وان اريد
بما هو فالنوع كيف ما كان صادق على كثيرين سواء كانوا موجودين في الخارج او لا متفقين بالحقائق المراد الفرد الكامل منه فلا حاجة الى قيد فقط لاجزاء الجنس كما توهم في جواب سوال ما هو والمراد بها الشارحة دون الحقيقة وان اريد بالكثيرين الموجودون في الخارج كان المراد بها الحقيقة دون الشارحة وح يكون هذا تقييما للنوع الخارجي الذي هو متعدد الاشخاص في الخارج كالا انسان والمناسب بهذه الصاعته هو السابق تامل فقوله على كثيرين يشمل الكل مطلقا وقوله متفقين بالحقائق يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج الثلث الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام واعلم ان قوله متفقين بالحقائق وان كان يخرج العرض العام والفصول البعيدة وخواص الاجناس ايضا لكن اسناد اخرجها الى القيد لا خير اولي لان القيد لا خير يخرج الفصول والخواص مطلقا فاسناد اخرجها اليه اولي اما العرض العام فلانه شريك للخاص في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو فادراجها في سلكه لاجزاء بقيد واحد

ولا يحق ما فيه والكل الذي هو الداخل غير المتساو لتلك الماهية
 بان كان عام منها في تلك الماهية اى تمام ماهية جزئياته كالحول
 مثلا الداخل في ماهية الانسان والفرس جنس في جعله جزاء خلا
 في الماهية تسامح تامل وهو اى الجنس صادق اى محمول بالمواطاة
 على كثيرين جنس للجنسة ان قيل يلزم في قولك الصادق على كثيرين
 جنس للجنسة حمل النوع على الجنس وهو ممتنع قلنا الحمل هنا باعتبار
 كونه جنسا للجنسة لا باعتبار مفهومه فلا يلزم حمل النوع على الجنس
 تامل مختلفين بالحقائق خرج به النوع في جواب سوال ما هو خارج
 به الكلمات الباقية وهذا كما يذكر في لغة العرب اسم المفرد ويراد به شأنا
 والجمع ان قيل لا يتصور كون جزء الماهية محمولا بالمواطاة لان الجنسية
 تقتضى الغيرية في الوجود والحمل يقتضى الاتحاد فيه وبينهما تناقض قلنا
 الحمل يقتضى الاتحاد في الخارج لان الحمل هو اتحاد المتغايرين ذهنا
 في الخارج والجنسية تقتضى المغايرة في العقل فلا منافاة بينهما ما فيه
 بحث الجنس على نوع قريب ان كان الجواب عن سوال الماهية اية ماهية
 وعن بعض ما يشاركها اى تلك الماهية فيه اى ذلك الجنس هو بعينه الجواب
 عنها اى عن تلك الماهية عن كل ما يشاركها فيه اى ذلك الجنس كالحول
 الى الانسان والفرس فانه اذا سئل الانسان والفرس كان الجواب الحيوان وكذا
 اذا سئل عن الانسان وجميع ما يشاركه في الحيوانية كان الجواب
 الحيوان ان يرد بعيد كان الجواب عن سوال الماهية عن ما يشاركها اى تلك

فان قيل لا يتصور كون جزء الماهية محمولا بالمواطاة لان الجنسية تقتضى الغيرية في الوجود والحمل يقتضى الاتحاد فيه وبينهما تناقض قلنا الحمل يقتضى الاتحاد في الخارج لان الحمل هو اتحاد المتغايرين ذهنا في الخارج والجنسية تقتضى المغايرة في العقل فلا منافاة بينهما ما فيه بحث الجنس على نوع قريب ان كان الجواب عن سوال الماهية اية ماهية وعن بعض ما يشاركها اى تلك الماهية فيه اى ذلك الجنس هو بعينه الجواب عنها اى عن تلك الماهية عن كل ما يشاركها فيه اى ذلك الجنس كالحول الى الانسان والفرس فانه اذا سئل الانسان والفرس كان الجواب الحيوان وكذا اذا سئل عن الانسان وجميع ما يشاركه في الحيوانية كان الجواب الحيوان ان يرد بعيد كان الجواب عن سوال الماهية عن ما يشاركها اى تلك

يراد بالصناديق الاول محال في نفسه الثاني

فيه اي في ذلك الجنس غير الجواب عنها اي من تلك الماهية وعن
 بعض احركا الجسم النبا بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان
 وعن بعض مشاركا ته كالنباتات اما الجواب عن الانسان وعن بعض
 احركا لفرس مثلا ليس اياه بل الحيوان وعلى هذا فقس مراتب الابعاد
 يعرف باعتبار عدد الاجوبة والكل الذي هو الداخل في ماهية
 ما تحته من الخرج ثبات المساوي لها اي لتلك الماهية كالناطقة بالنسبة
 الى الانسان فصل وهو اي الفصل كل ان قيل ما الذي هو
 لذكر الكل في تعريف الفصل ون تعريف الكلين السابقين قلنا
 هو ان يقال ان قوله الصادق على كثيرين المذكور في تعريف الكلين
 السابقين يعني عنه ذكر الكل بخلاف الصادق على الشيء لانه نعم
 الكل والجنس فلا يعني عنه ان قيل المراد من الصادق على الشيء هو
 وهو لا يكون الا كلياً فيكون الصادق على الشيء مساوياً للكل في
 عنه قلنا المساواة بينهما بحسب الواقع لا بحسب المفهوم والتعريف
 باعتبار المفهوم صادق اي محمول على الشيء قال العلامة سعد الملة
 والدير التقنا ان قدس سره انما قال على الشيء ليشتمل المتبعة
 الحقيقة كالفصل القريب المختلفة الحقيقة كالفصل البعيد
 من كماله في هذا الفن لم يطع على مراد العلامة قال فيه
 بحث لانه لو قال صادق على النوع مثلاً كان شاملاً لهما ايضاً
 لانه اذا سئل الانسان اي شيء هو في حقيقته يجوز ان يقال في
 يصدق كل منهما على الآخر واليه ان كان الموضوع هو الشخص الواحد فيتم التقدير لا اعتبار بغيره لانه

قوله هـ ما عرفت
 يستعملون الانسان في
 بعض احركا الجسم النبا
 بالنسبة الى الانسان فانه
 جواب عن الانسان وعن
 بعض مشاركا ته كالنباتات
 اما الجواب عن الانسان
 وعن بعض احركا لفرس
 مثلا ليس اياه بل الحيوان
 وعلى هذا فقس مراتب
 الابعاد يعرف باعتبار
 عدد الاجوبة والكل الذي
 هو الداخل في ماهية ما
 تحته من الخرج ثبات
 المساوي لها اي لتلك
 الماهية كالناطقة
 بالنسبة الى الانسان
 فصل وهو اي الفصل
 كل ان قيل ما الذي هو
 لذكر الكل في تعريف
 الفصل ون تعريف الكلين
 السابقين قلنا هو ان
 يقال ان قوله الصادق
 على كثيرين المذكور في
 تعريف الكلين السابقين
 يعني عنه ذكر الكل
 بخلاف الصادق على
 الشيء لانه نعم الكل
 والجنس فلا يعني عنه
 ان قيل المراد من
 الصادق على الشيء هو
 وهو لا يكون الا كلياً
 فيكون الصادق على
 الشيء مساوياً للكل
 في عنه قلنا المساواة
 بينهما بحسب الواقع
 لا بحسب المفهوم
 والتعريف باعتبار
 المفهوم صادق اي
 محمول على الشيء
 قال العلامة سعد
 الملة والدير التقنا
 ان قدس سره انما
 قال على الشيء
 ليشتمل المتبعة
 الحقيقة كالفصل
 القريب المختلفة
 الحقيقة كالفصل
 البعيد من كماله
 في هذا الفن لم
 يطع على مراد
 العلامة قال فيه
 بحث لانه لو
 قال صادق على
 النوع مثلاً كان
 شاملاً لهما ايضاً
 لانه اذا سئل
 الانسان اي شيء
 هو في حقيقته
 يجوز ان يقال
 في يصدق كل
 منهما على الآخر
 واليه ان كان
 الموضوع هو
 الشخص الواحد
 فيتم التقدير
 لا اعتبار بغيره
 لانه

المميز للانسان عما يشاركه في الجسم النامي وانما اعتبار القرب البعد
 في الفصل المميز للشيء عن المشارك في الجسد ون الوجود لا متناع عنها
 في الفصل المميز عن المشارك في الوجود لا تنقاء الفصل الذي هذا شا
 في اجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين لان كلاما من الامرين
 مسالما فكون احدهما فضلا قريبا والاخر بعيدا لا يكون اولى من
 العكس وفيه نظر ولان الفصل المميز في الوجود ليس له تحقق في
 الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون في البحث عن احكامه
 فائدة واما على ما ذهب اليه المتقدمون من امتناع تركيب الماهية
 من امرين متساويين فلا اشكال ومجال الكلام واسع لا يلحق و
 استقصاءه بهذا المختصر والكل الخارج عن ماهية الشيء ان امتنع
 انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشيء هذا اولى مما وقع في عبارة بعض
 القدماء من قوله والكل الخارج عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية
 الخ اعدم واداك اشكال الذي في تقسيم اللازم الذي سياتى عن
 قريب هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لكنه يخالف مقتضى سوق كلامه
 فهو اى الخارج الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء عرض لازم كالضحك
 بالقوة بالنسبة الى الانسان والاى ان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بل
 يمكن سواء كان دائما الثبوت او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق
 كالضحك بالفعل بالنسبة الى الانسان ولكون الشخص اميا وذكر
 العرضي مع المفارق وتركه مع اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

في قوله المميز للانسان عما يشاركه في الجسم النامي
 انما اعتبار القرب البعد في الفصل المميز للشيء عن المشارك في الجسد
 ون الوجود لا متناع عنها في الفصل المميز عن المشارك في الوجود
 لا تنقاء الفصل الذي هذا شا في اجزاء الماهية المركبة من امرين
 متساويين لان كلاما من الامرين مسالما فكون احدهما فضلا قريبا
 والاخر بعيدا لا يكون اولى من العكس وفيه نظر ولان الفصل المميز
 في الوجود ليس له تحقق في الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون
 في البحث عن احكامه فائدة واما على ما ذهب اليه المتقدمون من امتناع
 تركيب الماهية من امرين متساويين فلا اشكال ومجال الكلام واسع
 لا يلحق و استقصاءه بهذا المختصر والكل الخارج عن ماهية الشيء
 ان امتنع انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشيء هذا اولى مما وقع في
 عبارة بعض القدماء من قوله والكل الخارج عن الماهية ان امتنع
 انفكاكه عن الماهية الخ اعدم واداك اشكال الذي في تقسيم اللازم
 الذي سياتى عن قريب هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لكنه
 يخالف مقتضى سوق كلامه فهو اى الخارج الذي يمتنع انفكاكه
 عن الشيء عرض لازم كالضحك بالقوة بالنسبة الى الانسان والاى
 ان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بل يمكن سواء كان دائما الثبوت
 او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق كالضحك بالفعل بالنسبة الى
 الانسان ولكون الشخص اميا وذكر العرضي مع المفارق وتركه مع
 اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

في قوله المميز للانسان عما يشاركه في الجسم النامي
 انما اعتبار القرب البعد في الفصل المميز للشيء عن المشارك في الجسد
 ون الوجود لا متناع عنها في الفصل المميز عن المشارك في الوجود
 لا تنقاء الفصل الذي هذا شا في اجزاء الماهية المركبة من امرين
 متساويين لان كلاما من الامرين مسالما فكون احدهما فضلا قريبا
 والاخر بعيدا لا يكون اولى من العكس وفيه نظر ولان الفصل المميز
 في الوجود ليس له تحقق في الوجود بل هو مبني على الاحتمال فلا يكون
 في البحث عن احكامه فائدة واما على ما ذهب اليه المتقدمون من امتناع
 تركيب الماهية من امرين متساويين فلا اشكال ومجال الكلام واسع
 لا يلحق و استقصاءه بهذا المختصر والكل الخارج عن ماهية الشيء
 ان امتنع انفكاكه اى الخارج عنه اى عن الشيء هذا اولى مما وقع في
 عبارة بعض القدماء من قوله والكل الخارج عن الماهية ان امتنع
 انفكاكه عن الماهية الخ اعدم واداك اشكال الذي في تقسيم اللازم
 الذي سياتى عن قريب هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لكنه
 يخالف مقتضى سوق كلامه فهو اى الخارج الذي يمتنع انفكاكه
 عن الشيء عرض لازم كالضحك بالقوة بالنسبة الى الانسان والاى
 ان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء بل يمكن سواء كان دائما الثبوت
 او مفارقا بالفعل فهو عرض مفارق كالضحك بالفعل بالنسبة الى
 الانسان ولكون الشخص اميا وذكر العرضي مع المفارق وتركه مع
 اللازم بناء على الاصطلاح ولا مناقشة

فيه ثم شرع في تقسيم اللازم بالنسبة الى نفس الامر على وجه منع الخلو
فقال اللازم وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء قد يكون لازما للوجود
كالسوا للجبشي فانه لازم لوجوده وشخصه لا لما هيته والاركان
كل انسان اسود وليس كذلك او لازما لما هيته كالزوجية
للانثين فان الزوجية وهي كون العدد منقسما الى المتساويين لازمة
لما هيته الانثين وهو ضعف الواحد لانه متى تحققت ما هيته الانثين
انفكاك الزوجية عنها ثم شرع في تقسيم الامر اللازم بحسب المتعقل على وجه
الافضل الحقيقى فقال وهو اى اللازم مطلقا اما بين وهو الذي
لا يتوقف على دليل برها سواء توقف على حدس او تجربة او نحو ذلك
او لم يتوقف هو المراد بقوله وهو الذى لا يقترن بقولنا لانه كالمز
الاحد فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان واما غير
بين وهو الذى يقترن به اى بقولنا لانه اى يحتاج الى دليل برهانه
كالحدوث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم محتاج الى دليل
برهانه وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث والعرض للمفارق
بالفعل اما سريع الزوال اى سهولة كسرة الحجل وصفرة الوجمل واما
بطيئه اى بطى الزوال كالعشق والكهولة والشباب والتمثيل بالشيب
الا ان يراد به الكهولة كذا قيل واعلم ان المفارقة قد تطلق
على زوال الصفة مع بقاء الذات وقد تطلق على زوال الصفة مع زوال
الذات ايضا على الاول لا يستقيم التمثيل بالشيب لان الشيب

على وجه منع الخلو
فقال اللازم وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء قد يكون لازما للوجود
كالسوا للجبشي فانه لازم لوجوده وشخصه لا لما هيته والاركان
كل انسان اسود وليس كذلك او لازما لما هيته كالزوجية
للانثين فان الزوجية وهي كون العدد منقسما الى المتساويين لازمة
لما هيته الانثين وهو ضعف الواحد لانه متى تحققت ما هيته الانثين
انفكاك الزوجية عنها ثم شرع في تقسيم الامر اللازم بحسب المتعقل على وجه
الافضل الحقيقى فقال وهو اى اللازم مطلقا اما بين وهو الذي
لا يتوقف على دليل برها سواء توقف على حدس او تجربة او نحو ذلك
او لم يتوقف هو المراد بقوله وهو الذى لا يقترن بقولنا لانه كالمز
الاحد فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان واما غير
بين وهو الذى يقترن به اى بقولنا لانه اى يحتاج الى دليل برهانه
كالحدوث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم محتاج الى دليل
برهانه وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث والعرض للمفارق
بالفعل اما سريع الزوال اى سهولة كسرة الحجل وصفرة الوجمل واما
بطيئه اى بطى الزوال كالعشق والكهولة والشباب والتمثيل بالشيب
الا ان يراد به الكهولة كذا قيل واعلم ان المفارقة قد تطلق
على زوال الصفة مع بقاء الذات وقد تطلق على زوال الصفة مع زوال
الذات ايضا على الاول لا يستقيم التمثيل بالشيب لان الشيب

جوهر الكونه مقابل له كما شى بهما أى بالقوة والفعل فتقسم الخاصة بانها أى
 الخاصة كلية ولقائل ان يقول ان قوله صادقة على افراد حقيقة يعنى غرض
 الكلية فينبغى ان لا يتعرض له كما فى تعريف النوع والجنس واجيب بان الكلى عبارة
 عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله صادقة لما يمدل عليه بالالتزام
 معناه صادقة بالفعل على افراد حقيقة واحدة اهـ ودلالة الفعل على الكلى
 بالالتزام والدلالة الالتزامية مبهمة في التعريفات فيه بحث لا لا
 ان معناه صادقة بالفعل اهـ بل معناه الصالح لان يصدق على افراد حقيقة
 واحدة اهـ فالكلام لا يخلو عن نوع استدلال عند ذكر الكلية مع قوله
 صادقة على افراد حقيقة واحدة فقط خرج به الجنس والعرض العام فكل
 عرضيا أى غير ذاتي خرج به الفصل والنوع ويرسم العرض العام بأنه كل
 صادق على افراد حقيقة واحدة وغيرها خرج به النوع والفصل الثابت
 والخاصة صدق عرضيا خرج به الجنس والفصل البعيد لانها ذاتيان
 ولا بد من قيد الحشية لئلا ينتقض تعريف العرض العام بنحو الصلح
 فظهر مما ذكر ان الكليات باعتبار المآل خمس النوع والجنس والفصل
 الخاصة والعرض العام وفيه تأمل وكل واحد من الكليات الخمس قد
 يشارك غيره مشاركة ثنائية وثلاثية ورابعة وخامسية ولا يخفى
 ذلك على المحصل وانقسام الكل الى الخمسة بالنسبة الى افراد الحقيقة
 دون الاعتبارية لان كل واحد من الكليات بالنسبة الى افراد الاعتبارية
 نوع حقيقى ليس له تأمل تدبر ولما فرغ من بيان الكليات الخمس شرع في بيان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

النسبة بين كليتين وضمائر الكليات الخمس فقال **فضل الكليات** واما اعتبار
الكليات ون المفهومين لان نسب الاربع لا يتحقق الا بين الكليتين متساويا
ان صدق **كل واحد** منهما اي من الكليتين على كل ما يصدق عليه
الكل الاخر كالا انسان والناطق فان الانسان يصدق على كل ما صدق
عليه الناطق وبالعكس المراد بالنطق ههنا القوة الموجهة فهي جناسا
التي يتقش فيها المعنى ولا حفاء انها لا يوجد في الملائكة فلا يرد ما قيل ان
النطق يوجد في الملائكة ايضا وما قيل ان المراد بالنطق الادراك فظاهر
البطلان ومرجع التساوي الى موجبتين الكليتين وبينهما عموم وخصوص
مطلقا ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس كل
انما قيد بذلك لان العكس الجزئي ثابت قطعاً فالصادق على كل ما صدق
عليه الاخر اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالحيوان والا انسان فالحيوان
يصدق على كل ما صدق عليه الانسان من غير عكس كل ومرجعه الى
كلية وسالبة جزئية وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل
واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط اي لا على الكل كالحية
والابيض فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للاخر ولغيره واما
من جهة كون الاخر شاملا له ولغيره فلا بد بينهما ما من ثلث صور لتصيل
التصادق والتفارق والمباشرة الجزئية مندرجة فيه اوفى التباين من
الساكنتين جزئيتين موجبتين جزئيتين ومتباينتان ان لم يصدق
شيء منهما اي من الكليتين على شيء مما يصدق عليه الكل الاخر كالانسان

[illegible]

على انه مفعول مطلق بفعل بعده وهو يصدق وذا اشارة الى
الصدق الفاء لعطف يصدق المتأخر على ما يصدق المتقدم
تقديره الجزئي يصدق على المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك
الصدق على كل اخص تحت اعم ولا يخفى كاكته على مرله ادنى
لب وفي تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه والكل الاضافي متضافا
واحد المتضافين لا يجوز ان يؤخذ في تعريف المتضاف الاخر
وهنا اخذ الكل الاضافي اى الاعم في تعريف الجزئي الاضافي
جيبه بان هذا النظر نأير لو كان مراده تعريف الجزئي الاضافي
وليس كذلك بل المراد ذكر حكم من احكامه بحيث يمكن ان
يستنبط منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسط بان ذلك
تعريف للجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بانه تعريف
لانه شبه اطلاق لفظ الجزئي على المعنى الاضافي باطلاقة على
الحقيقى المذكور للمعنى الحقيقى هو تعريفه وكلام شرح الاشارة
ايضا مشعر بانه تعريف فتحريفه عن التعريف الى غيره تعسف وسمي
جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى شئ كالانسان بالنسبة
الى الحيوان يقابله الكل الاضافي وهو ما اندرج تحته شئ اخر
فليس الامر هو اعم من الحقيقة لان كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى
من غير عكس والنسبة بين الكليتين على عكس هذا فصل النواع
كما يصدق اى يطلق على ما ذكرنا وهو كل صادق على كثيرين

على قوله لا يجوز ان يؤخذ في تعريف المتضاف الاخر
وهنا اخذ الكل الاضافي اى الاعم في تعريف الجزئي الاضافي
جيبه بان هذا النظر نأير لو كان مراده تعريف الجزئي الاضافي
وليس كذلك بل المراد ذكر حكم من احكامه بحيث يمكن ان
يستنبط منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسط بان ذلك
تعريف للجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بانه تعريف
لانه شبه اطلاق لفظ الجزئي على المعنى الاضافي باطلاقة على
الحقيقى المذكور للمعنى الحقيقى هو تعريفه وكلام شرح الاشارة
ايضا مشعر بانه تعريف فتحريفه عن التعريف الى غيره تعسف وسمي
جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى شئ كالانسان بالنسبة
الى الحيوان يقابله الكل الاضافي وهو ما اندرج تحته شئ اخر
فليس الامر هو اعم من الحقيقة لان كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى
من غير عكس والنسبة بين الكليتين على عكس هذا فصل النواع
كما يصدق اى يطلق على ما ذكرنا وهو كل صادق على كثيرين

على قوله لا يجوز ان يؤخذ في تعريف المتضاف الاخر
وهنا اخذ الكل الاضافي اى الاعم في تعريف الجزئي الاضافي
جيبه بان هذا النظر نأير لو كان مراده تعريف الجزئي الاضافي
وليس كذلك بل المراد ذكر حكم من احكامه بحيث يمكن ان
يستنبط منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسط بان ذلك
تعريف للجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بانه تعريف
لانه شبه اطلاق لفظ الجزئي على المعنى الاضافي باطلاقة على
الحقيقى المذكور للمعنى الحقيقى هو تعريفه وكلام شرح الاشارة
ايضا مشعر بانه تعريف فتحريفه عن التعريف الى غيره تعسف وسمي
جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاضافة الى شئ كالانسان بالنسبة
الى الحيوان يقابله الكل الاضافي وهو ما اندرج تحته شئ اخر
فليس الامر هو اعم من الحقيقة لان كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى
من غير عكس والنسبة بين الكليتين على عكس هذا فصل النواع
كما يصدق اى يطلق على ما ذكرنا وهو كل صادق على كثيرين

متفقين بالحقائق في جواب ما هو يقال له نوع حقيقي لا نوعي
بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افرادة فكذا يصدق
يطلق بلاشتراك اللفظي على كل ماهية يقال اي يحمل عليها وعلى
اي غير تلك الماهية جنس مطلقا خرج الكل الغير المندرج تحت
جنس كالماهية البسيطة التي لا يحمل عليها جنس اصلا في جواب
ما هو خرج الفصل الخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس
الماهية وبهذا يحل ما اورد ان كل واحد من هذه الثلاثة امكن
له جنس كان جنسه مقولا عليه وعلى غيره في جواب ما هو فلا يصح
الاحتراز عنه بقوله في جواب ما هو وان لم يكن له جنس خرج بالقيده
السابق قوله اوليا اي بلا واسطة خرج به الصنف ^{هو} النوع المقيده
بقيد مختصة كلية كالرومي الهندي مثلا لان الجنس لا يحمل
عليه بالذات بل بواسطة حمل النوع السافل عليه فلا يكون نوعا
اضافيا ويسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وبنيهما
عموم خصوم لوجه لوجودهما في النوع السافل كالا انسان وجود
الاضايفان الحقيقي في الاجناس المنسطة كالجسم والجسم الناعم وجود
بدون الاضافي البسيط كالواجب والنقطة الواحدة لما فرغ عرج
بيان معنى النوع الاضافي في مراتبه فقال ومرتبه اي مراتب النوع الا
بالنسبة النوع الاضافي اما بالنسبة النوع الحقيقي فلا يترتب ولا
يلزم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل اربع لانه اي كان

[illegible]

اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل
اسم فاعل العقل

من ناموس الحكيم

نوع الانواع فاستدركه فقال لكن الجنس العالي كالجوهر في مراتب اجناس
يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيون لان الجنسية بالنسبة الى ما تحته
فهو مما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس وفعية الشيء بالنسبة
الى ما فوقه فهو مما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع ومثلا
المتوسط بينهما اي بين العالي والسافل الجسم الكنا والجسم المطلق لان فوقهما
الجوهر وهو جنس وتحتهما الحيوان وهو ايضا جنس فيكون كل واحد منهما
جنسا متوسطا ومثال المفرد العقل از قلنا ان الجوهر ليس بجنس له بل
يكون عرضا عاما لا يتحقق جنس اعم منه ويكون العقول العشرة انواعا
مختلفة متحصرة في شخص العقل يصلح مثالا للجنس المفرد على تقدير كون العقول
العشرة مختلفة بالنوع بمعنى ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى
كل واحد منها ويصلح مثالا للنوع المفرد على تقدير كون العقول العشرة متفقة
بالنوع بمعنى ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
وهذا القدر كاف في التمثيل لما فرغ عزيبان مقدمات القول لكنا
شرع فيه فقال فصل في التعريفات المعرف للشيء هو الذي يستلزم تصو
بطريق النظر والاكساب تصور ذلك الشيء اما بالكنه او بوجهه ماسوء
كان مع التصور بالوجه الامتياز عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه
ولا يجب الامتياز عن جميع ما عداه وهو مختار للتقدم وهو الصواب
وذهب جماعة الى انه لا يجوز تعريف المعروف الا يلزم التسلسل والجواز
ان التسلسل في الامور لا اعتبار به غير متحقق لقطاعه باعتباره او يقال ان

قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها

قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام ماهية المشتركة بالنسبة الى كل واحد منها
قوله ان العقل تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل واحد منها

المعرف عنيه كوجود الوجود قيل عليه ان العينية ممنوعة ضرورة ثبوت
التغاير بين المضاف والمضاف اليه احييت به بان كون التغاير ضروريا انما
هو الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاتحاد بحسب الواقع
والوجود من الامور الاعتبارية فيكون وجود الوجود غير الوجود
بحسب الواقع وعلى هذا حال الحد ثم شرع في تقسيم المعرفة الى الحد و
الرسم وكل منهما الى انتام والناقض فتسمى المعرفة حد لكونه
مانعا عن دخول الاختيار تاما لا شتماله على جميع الذاتيات ان كان
بجنس وفصل قريبين مع تقدم الجذر على الفصل كالحيوان الناطق
في تعريف الانسان واما من متساويين واما من متساوية والمصطلح
لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضي جزئية كل منهما للركب الجزء لا يحمل
الكل الجذر والفصل محمولان على النوع فقلنا ان الجذر والفصل باعتبار
الجزئية غير محمول باعتبار محمولتيهما ليسا الجزئيين ويسمى حدا لما ذكرناه
ناقضا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان بفصل قريب فحد كقولنا
في تعريف الانسان ناطق اوبه اي بفصل قريب وبجنس بعيد كقولنا في
تعريف الانسان جسم ناطق وكما كان الجذر البعد كان التعريف في
النقصان ادخل اوبه وبخارجي المصطلح لذكره لانه علم دلالة و
قيل انما لم يذكر لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل القدر
لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل
لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه وبفصل بعيد لم يذكر

عائق الاستدلال ان الحكم الشرعي لا يفي الا بالحد على ما في قوله

هذا هو الوجه في تعريف الانسان ناطق اوبه وبخارجي المصطلح لذكره لانه علم دلالة و قيل انما لم يذكر لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل القدر لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه وبفصل بعيد لم يذكر

هذا هو الوجه في تعريف الانسان ناطق اوبه وبخارجي المصطلح لذكره لانه علم دلالة و قيل انما لم يذكر لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل القدر لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه وبفصل بعيد لم يذكر

هذا هو الوجه في تعريف الانسان ناطق اوبه وبخارجي المصطلح لذكره لانه علم دلالة و قيل انما لم يذكر لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل القدر لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل لان الامتياز حاصل بالفصل فيه نظر اوبه وبفصل بعيد لم يذكر

من قوله ای مالک قبحه الخلفه ما برسم
ما تعرفت با جاسته وندای جنتی مادام
استدشتم المواقف فی سینه شرم
الاحلام و انوار العدم
منه غیر زریه مغنیه عاثره و غرضی
و کرمی تعرفت علامه من تعذیه المغنیه
سهنای لا بد بعین طبع بیک نقیض
لا صدایغنیین لا بد بعین طبع بیک نقیض
۲۱ اندر دم
کرم عالم کرم
من قوله لا تعرفت ای مالک ان کلون عالم کرم
من اخام و الا تعرفت الحق التقدير ۲۱

من تعريضه في التواضع
الضال هذه العبارة تكبر
على الزيادة عليها يكون
مع الزيادة وكذا الاضرب
عدا ما اؤكف تعلم القصار
بعضا الحق بل هو الحق
من الزيادة في الوجود
ولا انقصان او زيادة
على قوله لا فعل الزيادة

صدق الانسان ومثال السالبة كقولنا وليس كان هذا انسانا فهو
 جاد فانه حكم فيها بصدق الجارية على تقدير صدق الانسانية وما
 شرطية منفصلة وهي في الشرطية المنفصلة التي يحكم فيها بالتنافي
 اي العناد بين القضيتين في الصدق والكذب معا اي لا يجتمعان معا
 ولا كذا وتسمى منفصلة حقيقية موجبة كقولنا هذا العدد اثنان
 او فرد فانه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرد صدقا وكذا معا او
 حكم فيها بنفيه اي نفى التنافي بين القضيتين صدق وكذا معا وتسمى
 حقيقية سالبة كقولنا ليس هذا اما ان يكون حيوانا او اسود
 فانه حكم فيها بنفي المنافاة بين الحيوان والاسود في الصدق والكذب
 معا او حكم فيها بالتنافي بين القضيتين بنفيه في الصدق فقط اي
 دون الكذب وتسمى منفصلة مانعة الجمع دون الخلو كقولنا هذا
 اما انسان او فرس هذا مثال الموجبة واما السالبة فكقولنا ليس
 البتة شجرا ولا يكون حجرا او حكم فيها بالتناهي بين القضيتين وبنفيه
 الكذب فقط دون الصدق وتسمى منفصلة مانعة الخلو دون
 الجمع كقولنا زيدا ما ان يكون في البحر او لا يعرف هذا مثال الموجبة
 واما السالبة فكقولنا ليس زيدا ما ان لا يكون في البحر واما ان يعرف
 ذكر الشيخ في الاشارات ان لغير الحقيقة اصنافا اخر غير مانعة الجمع
 والخلو كقولنا رايت ما زيدا واما عمر والعالم اما يعبد الله
 واما ينفع الناس بهذا يظهر بطلان ما قيل ان الشرطية المنفصلة

كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا

١٥

كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا
 كقولنا ليس هذا انسانا

١٥

مُنْصَرَفٌ بِحُكْمِ الْأَسْتِقْرَاءِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ وَتُسَمِّيَةُ الشَّيْءِ
بِاسْمِ الْمَوْجِبَاتِ بِنَاءٌ عَلَى التَّشْبِيهِ فِي الْأَطْرَافِ لِمَا فَرَغَ غَرَقِيمُ
الْقَضِيَّةَ إِلَى الْحَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ شَرَعَ الْآنَ فِي بَيَانِ أَجْزَاءِ الْحَلِيَّةِ وَأَقْسَامِهَا
وَمَا كَانَتْ الْحَلِيَّةُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمَرْكَبِ قَدْ لَمْ يَحْلُمِ الْحَلِيَّةُ فَقَالَ
وَالْقَضِيَّةُ الْحَلِيَّةُ أَمَّا يَتَحَقَّقُ بِأَجْزَاءِ ثَلَاثَةٍ أَحَدُهَا مَوْضُوعٌ أَعْنَى مَحْكُومًا
عَلَيْهِ كَرَيْدٍ فِي زَيْدٍ قَائِمٌ وَثَانِيهَا مَحْمُولٌ أَعْنَى مَحْكُومٌ بِهِ كَقَائِمٌ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ
وَالثَّالِثُ نِسْبَةٌ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ وَيُسَمَّى نِسْبَةً حَكْمِيَّةً وَالْفَرْقُ
الدَّالُّ عَلَيْهَا يُسَمَّى رَابِطَةً لَا رَتْبًا لِلْمَحْمُولِ بِالْمَوْضُوعِ وَهِيَ قَدْ تَكُونُ فِي صِنْفَةٍ
الْكَلِمَةِ كَلَّا كَانَ فِي قَوْلِهِ أَعْمَا وَكَانَ اللَّهُ عِلْمًا حَكِيمًا وَقَدْ يَكُونُ فِي صِنْفَةٍ أُخْرَى
كَهُوَ فِي زَيْدٍ هُوَ عَالَمٌ وَالْمَرَادُ بِالنِّسْبَةِ الْحَكْمِيَّةِ الْإِيجَابُ وَالسَّلْبُ لَا النَّسْبَةُ
الَّتِي هِيَ مَوْرَدُهُمَا وَلَا حَاجَةٌ إِلَى الْفَرْقِ بَدَلًا عَلَى النَّسْبَةِ الَّتِي هِيَ مَوْرَدُهُمَا
لَا أَنَّ الْفَرْقَ الدَّالُّ عَلَيْهِمَا دَالٌّ عَلَيْهَا وَلِجُزْءٍ أَنَّ مِنَ الْقَضِيَّةِ يُعْبَرَانِ بِعَيْنٍ
وَاحِدَةٍ فَصَارَ كَجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقَضِيَّةِ فَانْخَصَتْ الْأَجْزَاءُ فِي الثَّلَاثَةِ
أَلَا فَاجْزَاءُ الْقَضِيَّةِ أَرْبَعَةٌ لَا ثَلَاثَةٌ وَفِيهِ بَحْثٌ لَا نَلْفُظُ هُوَ وَهُنَّ حُجَّتُهُمَا
ضَمَائِرُ وَضَعْتَ لِمَا تَقْدِمُ ذِكْرَ عَلَيْهَا وَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى النَّسْبَةِ
أَصْلًا وَأَمَّا تَدَلُّ عَلَى مَا تَقْدِمُ أَذِلَّيسَ مَدْلُولٌ هُوَ قَوْلُنَا زَيْدٌ هُوَ عَالَمٌ
أَلَا زَيْدٌ فَلَا يَكُونُ رَابِطَةً وَأَنْ قِيلَ إِنَّهُ هُوَ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ضَمِيرٌ
قَلْنَا عَلَى تَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ أَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ لَا يَدُلُّ عَلَى النَّسْبَةِ الْحَكْمِيَّةِ بَلْ عَلَى الْفَرْقِ
وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ هُوَ هُنَا لَيْسَ مُسْتَعْمَلٌ لِلْحَايَةِ بَلْ اسْتَعْمَلُ مَكَانَ

[illegible]

هست الفارسية هكذا صرح الحكيم المحقق والفيلسوف المدقق لما
فرغ عن بيان اجزاء المحكية شرع في تقسيمها باعتبار الرابط فقال
وليسمى القضية ح اي حين اذ ذكرت فيها الرابط ثلثية لاشتمالها
على ثلثة الفاظ وقد يحذف للرابط في بعض اللغات اي لغة العرب
شهادة القرين الدالة عليها اذ يقولون زيد كاتب ان قيل ان
الرابطه ههنا هي الحركة الاعرابية لانا اذا قلنا زيد كاتب على
سبيل التعداد لم يكن هناك ربط قلت لو كانت الحركة الاخرى
رابطه لكان هو قولنا زيد هو كاتب اي ايداعا على قدر الحاجة و
قيل يجب ذكر الرابط في لغة العجم اذ لا يقولون زيد نويسنده بل
نويسنده هست انما قال في بعض اللغات لعدم العلم بجواز
حذفها في جميع اللغات ويسمى القضية حينئذ ثنائية لاشتمالها
على خريين كزيد عالم قال الامام في الملخص القضية التي مجموعها
كلمة او اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة لو
عليها تضمننا فذكرها يوجب التكرار لانه يصير حينئذ هكذا
زيد هو كاتب هو زيد هو كاتب هو لاشك انه تكرار واجب
عنه سراج الملة والدير محمد بن ابوبكر الارموي بان الكلمة او
الاسم المشتق دالة على نسبة الى موضوع ما والرابط دال على
النسبة الى موضوع معين فاين احدهما عن الاخر فهو شرع في
تقسيم المحكية باعتبار النسبة الحكمية فقال وهي القضية

جميع النسخة من هذا الكتاب
ممنوع من النسخ والتوزيع
٢٢٢

جميع النسخة من هذا الكتاب
ممنوع من النسخ والتوزيع
٢٢٢

الحكمة موجبة ان كانت مشتملة على نسبة بها صرح ان يقال ان
الموضوع محمول كقولنا الانسان حيوان سألبة ان كانت مشتملة
على نسبة بها صرح يقال ان الموضوع ليس محمول كقولنا الانسان
ليس حجر والمراد بالصحة الجواز بمعنى الامكان فيتناول القضاء
الكاذبة ايضاً لا القدوة في نفس الامر كما يتبادر الى الفهم ثم شرع
في تقسيم ثالث للحكمة باعتبار الموضوع فقال فموضوعها أي
الحكمة ان كان شخصاً معيناً أي جزئياً حقيقياً سميت تلك القضية
مخصوصة وتخصيصاً لكون موضوعها شخصاً مخصوصاً غير محتمل
للاشتراك كقولنا زيد عالم وان كان الموضوع كلياً فان بين
فيها مقداراً أي كمية افراد الموضوع من الكمية والبعضية
أي حكم على جميع الافراد او على بعضها سميت القضية محصورة
لحصر موضوعها ومسورة لاشتغالها على السور واللفظ الدال عليه
أي على مقدار افراد الموضوع يسمى سوراً لاحاطة الافراد كاحاطة
سور البلد وهي أي القضية المسورة المحصورة اربعة اقسام لانها
اما موجبة كلية ان حكم فيها بالاجاب على كل افراد الموضوع و
سورها أي سور الموجبة الكلية كل الافراد أي الجمعي كقولنا
كل نار حارة أي كل واحد من افراد النار حارة واما سألبة كلية
ان حكم فيها بالنسب عن كل الافراد وسورها أي سور السالبة
الكلمية لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس

۱- در صورتی که در این مورد
 ۲- در صورتی که در این مورد
 ۳- در صورتی که در این مورد
 ۴- در صورتی که در این مورد
 ۵- در صورتی که در این مورد
 ۶- در صورتی که در این مورد
 ۷- در صورتی که در این مورد
 ۸- در صورتی که در این مورد
 ۹- در صورتی که در این مورد
 ۱۰- در صورتی که در این مورد

لان نصدق كلية او جزئية فهمللة اى سميت مهملة لانها لا
كمية افراد فيها مع الاحتمال كقولنا الحيوان جنس مثال القضية
الطبيعية فانه حكم فيها على طبيعة الحيوان من حيث انه عام وكقولنا
الانسان مقول ~~الحيوان~~ مقوم فانه حكم فيها على طبيعة الانسان
الحيوان مطلقا وكقولنا الانسان في خبر مثال القضية المهملة
والقضية المهملة في قوة بالجزئية يعنى انها متلازمان اذ متصلا
الانسان في خبر صدق بعض الانسان في خبر بالعكس يعنى متي صدق
بعض الانسان في خبر صدق الانسان في خبر وذلك ظاهر فان قيل
يبقى قسم اخر وهو ان يكون الحكم على الافراد والطبيعة معا قلنا
ان بحثنا في القضايا المستعملة في العلوم والقضية التي يكون
الحكم فيها على افراد الموضوع والطبيعة معا ليست منها كذلك
اجيب فيه بحث لان القضية الطبيعية ايضا غير مستعملة في
العلوم فلم ذكره فصل في العدول والتحصيل بحرف لسلب كل ليس ولا
ان كان جزءا من الموضوع فقط كقولنا اللاحى جماد او جزلا من المحمول
فقط كقولنا الجماد للاحى او جزء منهما اى من المحمول والموضوع معا
كقولنا اللاحى لاجماد اسميت القضية معدولة الاولى معدولة
الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معدولة الطرفين
موجبة كانت تلك القضية وامثلتها قدمت او سالبة كقولنا
ليس اللاحى لاجماد وكقولنا ليس العالم بلا للاحى وكقولنا ليس اللاحى بلا

المشهور على ان يكون اللاحى لاجماد او للاحى لاجماد او للاحى لاجماد

لان القضية المستعملة في العلوم والقضية المستعملة في العلوم والقضية المستعملة في العلوم

لان القضية المستعملة في العلوم والقضية المستعملة في العلوم والقضية المستعملة في العلوم

لان القضية المستعملة في العلوم والقضية المستعملة في العلوم والقضية المستعملة في العلوم

موجبة محصلة وسالبة محصلة وموجبة معدلة وسالبة معدلة والتبسيط
فلقضايا الأربعة معنى لفظاً إلا بيز البسيطة والموجبة المعدولة
المحمولة فانهما يلتبسان لفظاً لوجوه حرف السلب فيهما مع جواز
ان يكون جزءاً من المحمول فتكون القضية موجبة معدولة المحمول
جوازاً ان لا يكون جزءاً منه فتكون القضية بسيطة كقولنا زيد ليس
بكاكب فلذا قال والفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول أما
مفهوم فما تقدم وهو ان الحكم في الموجبة بالابقاء والسالبة بالانقضاء
وأما في المادة فإن السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدلة وأما
في اللفظ ففي غير لغة العرب ظاهر لان رابطة الإيجاب هت في السلب
نيس في لغة العرب ما في الثلاثية أي التي ذكرت فيها الرابطة
فإنها أي القضية موجبة معدولة ان قل مت الرابطة على حرف
السلب كقولنا زيد هو ليس بكاكب لان الرابطة تربط ما بعدها
بالموضوع فيربط حرف السلب ما معها به فيكون إيجاباً وسالبة
بسيطة ان احترت الرابطة عنها أي عن حرف السلب كقولنا زيد
هو ليس بكاكب لان من شأن حرف السلب سلب الرباط الذي
بعده فيكون سلباً وأما الفرق بينهما في القضية الثنائية وهي
التي لم يذكر فيها الرابطة فبالنية يعني ان نفي ربط السلب يكون
موجبة وان نفي سلب الربط يكون سالبة ويقعهم من ظاهر
العبارة ان هذا فرق لفظي ليس كذلك اوباً اصطلاح على

له قوله فيل بالغز بنيتا و انتسب
 ان بين العدة و السالبة وزن آخر
 بعد الزمان منها اسم لا اول و اخر
 اسم منها لا يخفى على من لا اذنان
 يميزن ان استعداد المنة و الحكمة
 كيف و عيب في الغيبة المنة و الحكمة
 انما منه الوجوه و في قولنا "اعلم
 على قوله من الغفل و في قولنا "اعلم
 يعني من وجه موصوفة لا يكون متجاني
 الغيبة عن بناء و يكون بناء ان يكون متجاني
 وقت من الاوقات و هو بعد زمان الغيبة
 يكون لا قبل البناء الذي لم ينجح ازل
 لشيء موصوفه و هو بعد ان يكون لا قبل
 مع الية من غير ان يكون لا قبل
 ان يكون متجاني وقت "اعلم"
 على قوله اداة في قولنا "اعلم"
 سب ما يوجب سالبه بمضارع لان
 مع ما مع الية في قولنا "اعلم"
 من زمانا ان يكون متجاني في وقت
 من الاوقات

مقابلتهما ونحوهما وسميت تلك الكيفية في نفس الامر مادة القضية
وعنصرها واللفظ الدال عليها وحكم العقل بها يسمى جهة ونوعا
القضية التي ذكرت فيها الجهة تسمى بوجهة ومنوعا لاشتمالها على
الجهة والنوع ورابعة لكونها ذات اربعة احرف التي لم تذكر فيها
الجهة تسمى مطلقة والقضايا الموجهة كثيرة لكن التي جرى الاصطلاح
اي اصطلاح المنطقين بالبحث عنها اي عن القضايا الموجهة وعن
احكامها من العكس والتناقض والاشباح ثلث عشرة قضية بعضها
بسيطة بالنسبة الى المركبات وبعضها مركبة اما البسيطة وهي
التي حقيقتها اي معناها ايجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او سلب فقط كقولنا لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة اي لا يكون فيها
الاحكام واحدا ايجابا او سلبا فستة الاولى الضرورية المطلقة وهي
التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع هذا في الموجهة او بضرورة
سلبه اي سلب المحمول عنه اي الموضوع هذا في السالبة ما دام ذات
الموضوع اي ما يصدق عليه الموضوع موجودا في الخارج او في الكون
فلا ينتقض بقولنا لا شئ من الممتنع بموجود ولا يرد النقض بالقضية
الممكنة الخاصة التي محمولها الموجود لان الضرورة ههنا انما تتحقق
بشرط وجود الموضوع لا في جميع اوقات وجود الموضوع وبليهما
يكون بعيدا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان هذا مثال للمق
وكقولنا بالضرورة لا شئ من الانسان بحجر هذا مثال للسالبة

ضرورتی وقت بالاطراف ذرات استوار و الجودہ و المذہبہ بالاطراف ذرات ۱۲ متفرق

وصف الموضوع اى يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً هذا مثال ^{حجة} ^{للمو}
فان تحرك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط اتصافه ^{بوصف}
الكتابة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً
هذا مثال السالبة فان سلب سكون الاصابع عن ذات الكاتب
ضروري بشرط اتصافه بالكتابة وقد تطلق المشروطة العامة على
قضية التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام وصف الموضوع موجود اى يحكم فيها بضرورة الثبوت
او السلب في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف المعنوي
النسبة بين المعنيين غموم وخصوص من وجه لتصادقهما في
مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات وصفاً
لازمها لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق
الاولى بدون الثانية في مادة تكون المحمول ضرورياً للذات بشرط
وصف مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فانه
تحرك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة
لا في جميع اوقات الكتابة وصدق الثانية بدون الاولى في مادة
الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفاً مفارقاً كقولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة والمشروطة العامة بالمعنى الاول اعم من الضرورة
والدائمة من وجه لتصادقها في مثل قولنا كل انسان حيوان بالضرورة

ای العصر زرتیہ وللدائمہ ۱۳

الطريقه العائنه من نياحي القوتيه
عنه قوله قد فوضنا لها ايجابا و
سلكا في انفسه وطئه العائنه
ما دام كذا كتاب تحرر الا صاحبها
ما دام كذا كتاب تحرر الا صاحبها

الذات تثبت الدوام في جميع اوقات الوصف من غير عكس الحكم

المطلقة العامة وهي القضية التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
او سلبه اى سلب المحمول عنه اى عن الموضوع بالفعل كقولنا
بالاطلاق العام كل انسان متنفس كقولنا به اى بالاطلاق
العام لا شئ من الا انسان مبتفسر وانما وقع الاصطلاح على تسمية
هذه القضية بالمطلقة مع انها في الاصل عبارة عن القضية التي
تعرض فيها بحكم الاحجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل
والجهة باعتبار غلبة الاستعمال وتسارع الفهم الى النسبة
الفعلية عند الاطلاق لغة وعرفا ولا امتناع في تسمية
المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال وانما عند المطلقة في
الموجبات مجازا كما عند السالبة من المحليات الشرطيات
لان الفعل ليس كقيمية للنسبة لا شقاء التغاير بينه وبين الحكم
وانما سميت عامة لكونه اعم من الوجودية الالزامية واللازمة
وهي اعم مطلقا من الدائمتين والعامتين لانه متى تحقق دوام
النسبة بحسب الذات والوصف تحقق فعليتها من غير عكس
السادسة الممكنة العامة وهي القضية التي يحكم فيها اى تلك
القضية بارتفاع اى بسلب الضرورة المطلقة اى الذاتية
عن الجانب اى الطرف المخالف للحكم يعنى ان كان الحكم بالاجبا
كان معناه سلب ضرورة السلب وان كان الحكم بالسلب كان

لغة قوله لا شئ من الا انسان مبتفسر وانما وقع الاصطلاح على تسمية هذه القضية بالمطلقة مع انها في الاصل عبارة عن القضية التي تعرض فيها بحكم الاحجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل والجهة باعتبار غلبة الاستعمال وتسارع الفهم الى النسبة الفعلية عند الاطلاق لغة وعرفا ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال وانما عند المطلقة في الموجبات مجازا كما عند السالبة من المحليات الشرطيات لان الفعل ليس كقيمية للنسبة لا شقاء التغاير بينه وبين الحكم وانما سميت عامة لكونه اعم من الوجودية الالزامية واللازمة وهي اعم مطلقا من الدائمتين والعامتين لانه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات والوصف تحقق فعليتها من غير عكس السادسة الممكنة العامة وهي القضية التي يحكم فيها اى تلك القضية بارتفاع اى بسلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المخالف للحكم يعنى ان كان الحكم بالاجبا كان معناه سلب ضرورة السلب وان كان الحكم بالسلب كان

قوله لا شئ من الا انسان مبتفسر وانما وقع الاصطلاح على تسمية هذه القضية بالمطلقة مع انها في الاصل عبارة عن القضية التي تعرض فيها بحكم الاحجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل والجهة باعتبار غلبة الاستعمال وتسارع الفهم الى النسبة الفعلية عند الاطلاق لغة وعرفا ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال وانما عند المطلقة في الموجبات مجازا كما عند السالبة من المحليات الشرطيات لان الفعل ليس كقيمية للنسبة لا شقاء التغاير بينه وبين الحكم وانما سميت عامة لكونه اعم من الوجودية الالزامية واللازمة وهي اعم مطلقا من الدائمتين والعامتين لانه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات والوصف تحقق فعليتها من غير عكس السادسة الممكنة العامة وهي القضية التي يحكم فيها اى تلك القضية بارتفاع اى بسلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المخالف للحكم يعنى ان كان الحكم بالاجبا كان معناه سلب ضرورة السلب وان كان الحكم بالسلب كان

قوله لا شئ من الا انسان مبتفسر وانما وقع الاصطلاح على تسمية هذه القضية بالمطلقة مع انها في الاصل عبارة عن القضية التي تعرض فيها بحكم الاحجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل والجهة باعتبار غلبة الاستعمال وتسارع الفهم الى النسبة الفعلية عند الاطلاق لغة وعرفا ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال وانما عند المطلقة في الموجبات مجازا كما عند السالبة من المحليات الشرطيات لان الفعل ليس كقيمية للنسبة لا شقاء التغاير بينه وبين الحكم وانما سميت عامة لكونه اعم من الوجودية الالزامية واللازمة وهي اعم مطلقا من الدائمتين والعامتين لانه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات والوصف تحقق فعليتها من غير عكس السادسة الممكنة العامة وهي القضية التي يحكم فيها اى تلك القضية بارتفاع اى بسلب الضرورة المطلقة اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المخالف للحكم يعنى ان كان الحكم بالاجبا كان معناه سلب ضرورة السلب وان كان الحكم بالسلب كان

معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العام
كل نار حارة فان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروري
مثال السالبة كقولنا به اي بالامكان العام لا شئ من الحار يبارد
فان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس ضروري هي اعم من جميع
القضايا وذلك ظاهر لا سترة له واما القضية المركبة وهي
القضية المركبة التي حقيقتها اي معناها تركبت من قضيتين احدهما
مذكورة صريحا والاخرى غير صريح اما بلفظ آخر يدل عليه اصطلاحا
كاللادوام واللاضرورية او مجرد الاعتقاد كما في الامكان الخاص ولا بد
ما اورد على المصمرانه يلزم من ذلك ان يكون المركبة من قضيتين
قضيه مركبة بل اذا جمعنا سواليب موجبات متحدة الموضوع
تكون ذلك القضية مركبة وليس كذلك
فخالفتي الكيفية اي الايجاب والسلب موافقتي الكمية اي الكلية
والجزئية معتبرا ايجابها اي القضية المركبة وسلبها بالقضية المذكورة
المذكورة صريحا الثانية المذكورة اجمالا حتى ان القضية الاولى
ان كانت موجبة فالقضية المركبة موجبة وان كانت سالبة فنسب
فسبح الاولى الى الشرطية الخاصة وهي اي الشرطية الخاصة المشروطة
العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات دون الوصف ولا
يلزم التناقض وانما لم يقيد بقيد اللادوام الا في الضرورة

معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العام
كل نار حارة فان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروري
مثال السالبة كقولنا به اي بالامكان العام لا شئ من الحار يبارد
فان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس ضروري هي اعم من جميع
القضايا وذلك ظاهر لا سترة له واما القضية المركبة وهي
القضية المركبة التي حقيقتها اي معناها تركبت من قضيتين احدهما
مذكورة صريحا والاخرى غير صريح اما بلفظ آخر يدل عليه اصطلاحا
كاللادوام واللاضرورية او مجرد الاعتقاد كما في الامكان الخاص ولا بد
ما اورد على المصمرانه يلزم من ذلك ان يكون المركبة من قضيتين
قضيه مركبة بل اذا جمعنا سواليب موجبات متحدة الموضوع
تكون ذلك القضية مركبة وليس كذلك
فخالفتي الكيفية اي الايجاب والسلب موافقتي الكمية اي الكلية
والجزئية معتبرا ايجابها اي القضية المركبة وسلبها بالقضية المذكورة
المذكورة صريحا الثانية المذكورة اجمالا حتى ان القضية الاولى
ان كانت موجبة فالقضية المركبة موجبة وان كانت سالبة فنسب
فسبح الاولى الى الشرطية الخاصة وهي اي الشرطية الخاصة المشروطة
العامة مع زيادة قيد اللادوام بحسب الذات دون الوصف ولا
يلزم التناقض وانما لم يقيد بقيد اللادوام الا في الضرورة

الانزلية لان البحث في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال القضايا
 المقيدة بالقيدين المذكورين ليست منها والادوام عندهم عبارة
 اي معبرة عن مطلقة عامة موافقة للاولى في الموضوع والمحمول في
 الكرم ومخالفة لها في كيف لقضية المشرقة الخاصة ان كانت من
 كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما
 اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام فتركيبها اي
 المشروطة الخاصة من موجبة مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية
 المركبة ومن سالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام بحسب
 الذات ان كانت اي المشروطة الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة
 لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبه لا دائما اي
 كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فمن سالبة اي فهي
 من سالبة مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة
 وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام بحسب الذات
 هي مباينة للثابتين اخص من المشروطة العامة ومن البولي
 الثانية العرفية الخاصة وهي اي العرفية الخاصة هي العرفية
 العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي اي العرفية الخاصة
 ان كانت موجبة كقولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتبه لا دائما فتركيبها اي تركيب العرفية الخاصة من موجبة عرفية
 عامة وهي الجزء الاول من سالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

الادوام في القضايا المشهورة كثيرة الاستعمال القضايا المقيدة بالقيدين المذكورين ليست منها والادوام عندهم عبارة اي معبرة عن مطلقة عامة موافقة للاولى في الموضوع والمحمول في الكرم ومخالفة لها في كيف لقضية المشرقة الخاصة ان كانت من كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام فتركيبها اي المشروطة الخاصة من موجبة مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة ومن سالبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام بحسب الذات ان كانت اي المشروطة الخاصة سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام فمن سالبة اي فهي من سالبة مشروطة عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام بحسب الذات هي مباينة للثابتين اخص من المشروطة العامة ومن البولي الثانية العرفية الخاصة وهي اي العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات وهي اي العرفية الخاصة ان كانت موجبة كقولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه لا دائما فتركيبها اي تركيب العرفية الخاصة من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول من سالبة مطلقة عامة وهي مفهوم

قوله وبسبب نظفة
 عامة وهي مفهوم الادوام
 يبرهان بالادوام
 العامة تفهم من الادوام
 طريق الادوام لان هذا
 الظاهر من نظفة العامة
 وليس بالادوام نظفة العامة
 من نظفة الادوام
 لم ينفى من الادوام
 جلال

اللادوام كقولنا لا شئ من الكاتب بمحرك الا صابع بالاطلاق
 العام وان كانت سالبة كقولنا لا شئ من الكاتب يساكن الا صابع
 مادام كاتبه لا دائما فكنها اى العرفية الخاصة من سالبة
 عرفية عامة وهى الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهى مفهوم
 اللادوام كقولنا كل كاتب ساكن الا صابع بالاطلاق العام
 ومثالها اى مثال العرفية الخاصة ليحيا باوسلبا قد مر في المشروطة
 الخاصة بعينه الا ان الضرورة بتبدل بقولنا دائما وهى اعم
 المشروطة الخاصة لان متى ثبت لضرورة بحسب الوصف لا دائما ثبت
 اللوام بحسبه لا دائما من غير عكس ومباشرة للدايمتين ضرورة
 تقيدها باللاادوام المنافي للداوام واعم من وجه من المشروطة
 العامة يصدق المشروطة العامة بدون العرفية الخاصة في مادة
 الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل انسان ناطق مادام انسانا
 وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة في مادة اللادوام
 الصنف بحسب الوصف صدقهما معا في مادة المشروطة الخاصة
 كقولنا كل كاتب محرك الا صابع بالضرورة مادام كاتبه لا دائما
 واخص من العرفية العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا من الباقيين
 لكونهما اعم من العرفية العامة الثالثة الوجودية اللاحضورية
 وهى اى الوجودية اللاحضورية هى المطلقة العامة مع قيد اللاحضورية
 بحسب الذات دائما قيد اللاحضورية بحسب الذات وان امكن تقيد

الذاتية وبالعكس في مادة اللادوام بحسب الوصف وخص من المطلقة
 العامة لان المقيد اخص من المطلق ومن الممكنة العامة لانها اعم من
 المطلقة العامة للارابعة من المركبات الوجودية اللادائمة وهي اى
 الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة قيد اللادوام
 بحسب لذات وهي اى الوجودية اللادائمة سواء كانت موجبة
 او سالبة فمن مطلقين اى فتركيها من مطلقين عامتين احدىهما
 موجبة والاخرى سالبة ومثالها ما مر في الوجودية الالزامية
 غير انك تبدل قولك لا بالضرورة بقولك لا دائما كقولك كل انسان
 ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل
 لا دائما وهي اخص من الوجودية الالزامية لان صدق المطلقة
 يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس واعم من الخاصتين
 لان اللادوام مشترك والاطلاق الفعلي اعم من الضرورية والذام
 الوصفين ومباشرة للذاتيتين وهو ظاهر واعم من وجهه للعامتين
 لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة ولافتراق في مادة
 اللادوام الذاتى ومادة اللادوام الوصفى اخص من المطلقة الممكنة
 العامتين وهو ظاهر الخاصة الوقتية وهي اى الوقتية التى
 يحكم فيها بضرورة تحول الموضوع او سلبه عنه اى عن
 الموضوع في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا
 بقيد اللادوام بحسب الذات هي اى الوقتية ان كانت موجبة

على قولهم لا بالضرورة بقولك لا دائما كقولك كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما وهي اخص من الوجودية الالزامية لان صدق المطلقة يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس واعم من الخاصتين لان اللادوام مشترك والاطلاق الفعلي اعم من الضرورية والذام الوصفين ومباشرة للذاتيتين وهو ظاهر واعم من وجهه للعامتين لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة ولافتراق في مادة اللادوام الذاتى ومادة اللادوام الوصفى اخص من المطلقة الممكنة العامتين وهو ظاهر الخاصة الوقتية وهي اى الوقتية التى يحكم فيها بضرورة تحول الموضوع او سلبه عنه اى عن الموضوع في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا بقيد اللادوام بحسب الذات هي اى الوقتية ان كانت موجبة

كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين
 الشمس لا دائما فمن موجبة اي فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي
 الجزئية الاولى البسيطة الغير المعدودة في البسايط وسالبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللاد وام اعني قولنا لا شئ من القمر منخسف باطلاق
 العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من القمر منخسف
 وقتا لتربيع لا دائما فمن سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
 عامة وهي مفهوم اللاد وام وهي قولنا كل قمر منخسف باطلاق العام
 وهي اخص من الوجوه ديتن لانه متى صدقت الضرورة بحسب وقت
 المعين مع اللاد وام بحسب الذات صدق الاطلاق مع اللاد وام
 واللا ضرورة من غير عكس ومن الخاصيتين من وجه لصدق الجميع
 مادة الضرورة الوصفية مع اللاد وام الذاتي اذا كان الوصف
 ضروريا بالذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخفا
 وصدقهما بدون الوقتية اذ لم يكن الوصف ضروريا بالذات الموضوع
 في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس حيث لا يصدق
 الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخسف وقت
 حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما اذ يمتنع ان يصدق الانخفا
 دائما مادام القمر قرا وذهب بعضهم الى ان المشروطة الخاصة حصص
 مطلقا من الوقتية لامتناع صدق المشروطة الخاصة بدونها
 لانه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دائما

لما قولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فمن موجبة اي فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وهي الجزئية الاولى البسيطة الغير المعدودة في البسايط وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاد وام اعني قولنا لا شئ من القمر منخسف باطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ من القمر منخسف وقتا لتربيع لا دائما فمن سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاد وام وهي قولنا كل قمر منخسف باطلاق العام وهي اخص من الوجوه ديتن لانه متى صدقت الضرورة بحسب وقت المعين مع اللاد وام بحسب الذات صدق الاطلاق مع اللاد وام واللا ضرورة من غير عكس ومن الخاصيتين من وجه لصدق الجميع مادة الضرورة الوصفية مع اللاد وام الذاتي اذا كان الوصف ضروريا بالذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخفا وصدقهما بدون الوقتية اذ لم يكن الوصف ضروريا بالذات الموضوع في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع وبالعكس حيث لا يصدق الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما اذ يمتنع ان يصدق الانخفا دائما مادام القمر قرا وذهب بعضهم الى ان المشروطة الخاصة حصص مطلقا من الوقتية لامتناع صدق المشروطة الخاصة بدونها لانه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دائما

صدق الضرورة بحسب الوقت المعين وهو وقت جو الوصف
 لا دائما فيصدق في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة في
 وقت الكتابة ولا يخفى فساد وفشائه عدم الفرق بين الضرورة
 بشرط الوصف ما دام الوصف قد حققناه فلا تعقل عنه ثم اذا
 فالمشروطة الخاصة بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة من
 الوقتية مطلقا لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف جميع اوقات
 الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات
 الذات من غير عكس كل ومن العامتين ايضا من جهة تضاد
 في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة
 لكذب اللاد وامح وبالعكس حيث لا دام بحسب الوصف
 كالاخفاف للقر ومباينة للداثمتين احص من المطلقة و
 الممكنة العامتين ذلك ظاهر السادسة القضية المنتشرة
 وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه
 عنه اى عن الموضوع في وقت غير معين من اوقات جو الموضوع
 بمعنى انه لا يعتبر التعيين لا بمعنى انه يعتبر عدم التعيين لا استحالة
 مقيدا باللا دام بحسب الذات هي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
 كل انسان متنفس في وقت مالا دائما فمن موجبة منتشرة مطلقة
 وهي بسيطة غير معدودة في البسائط وسالبة مطلقة عامة وهي
 مفهوم اللاد وام وهي قولنا لا شئ من الانسان يمتنع بالاطلاق

فوله منتزعة
 ان وقت جو الوصف قد حققناه في وقت
 فلا تعقل عن قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة في وقت الكتابة ولا يخفى فساد وفشائه عدم الفرق بين الضرورة بشرط الوصف ما دام الوصف قد حققناه فلا تعقل عنه ثم اذا فالمشروطة الخاصة بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة من الوقتية مطلقا لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس كل ومن العامتين ايضا من جهة تضاد في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة لكذب اللاد وامح وبالعكس حيث لا دام بحسب الوصف كالاخفاف للقر ومباينة للداثمتين احص من المطلقة والممكنة العامتين ذلك ظاهر السادسة القضية المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه اى عن الموضوع في وقت غير معين من اوقات جو الموضوع بمعنى انه لا يعتبر التعيين لا بمعنى انه يعتبر عدم التعيين لا استحالة مقيدا باللا دام بحسب الذات هي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت مالا دائما فمن موجبة منتشرة مطلقة وهي بسيطة غير معدودة في البسائط وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاد وام وهي قولنا لا شئ من الانسان يمتنع بالاطلاق

فوله منتزعة
 ان وقت جو الوصف قد حققناه في وقت
 فلا تعقل عن قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة في وقت الكتابة ولا يخفى فساد وفشائه عدم الفرق بين الضرورة بشرط الوصف ما دام الوصف قد حققناه فلا تعقل عنه ثم اذا فالمشروطة الخاصة بالضرورة ما دام الوصف يكون المشروطة الخاصة من الوقتية مطلقا لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات الوصف جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات من غير عكس كل ومن العامتين ايضا من جهة تضاد في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة لكذب اللاد وامح وبالعكس حيث لا دام بحسب الوصف كالاخفاف للقر ومباينة للداثمتين احص من المطلقة والممكنة العامتين ذلك ظاهر السادسة القضية المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه اى عن الموضوع في وقت غير معين من اوقات جو الموضوع بمعنى انه لا يعتبر التعيين لا بمعنى انه يعتبر عدم التعيين لا استحالة مقيدا باللا دام بحسب الذات هي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت مالا دائما فمن موجبة منتشرة مطلقة وهي بسيطة غير معدودة في البسائط وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللاد وام وهي قولنا لا شئ من الانسان يمتنع بالاطلاق

تعد الواحد لا يجوز ان يكون زوجا وفردا معا ولا يجوز ان يتفق كونه
زوجا وفردا معا واما مانعة الجمع ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في
الصدق فقط اى من غير ان يتنافى في الكذب بل يمكن اجتماعهما في
الكذب كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فان الشجر والحجر لا يجتمعان فلا
يجوز ان يكون الشئ الواحد شجرا وحجر معا واما مانعة الخلون حكم
فيها به اى بالتنافي بينهما اى بين جزئيهما في الكذب فقط اى من غير
التنافي في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجود كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر او لا يفرق فان الكون في البحر وعدم الفرق قد يجتمعان ووجوا
لكنهما لا يجتمعان عدما لاستحالة انتفاء الكون في البحر انتفاء عدم
الفرق وسالبة كل واحد من هذا القضايا اى المتصلة للزومية ولا تنافي
والمنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخل تثبت نفع ما حكم
به في موجباتها فان السالبة للزومية ما حكم فيها برفع اللزوم ولا تنافي
ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وعلى هذا فقس ثم اشار الى
تقسيم الشريعة الى المحصورة والمهملة والخصوصية بحسب الانقسام
القضية الكلية اليها لان الاوضاع في الشريعة كالافراد في الجملة
فقال اعلم ان الكلية الشرعية اى كون الشريعة كلية ان يكون
الثاني لازما في المتصلة للزومية او معاندا في المنفصلة العنادية
للقدم متعلق بقوله معاندا ولا يترتب عليها تقدير التنازع وكذا الحال
في قوله على جميع التقادير اى لا اوضاع التي لا تنافي في مقدمية المقدم

على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون زوجا وفردا معا ولا يجوز ان يتفق كونه زوجا وفردا معا
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون شجرا وحجر معا
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون في البحر او لا يفرق فان الكون في البحر وعدم الفرق قد يجتمعان
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون عدما لاستحالة انتفاء الكون في البحر انتفاء عدم الفرق
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون سالبة كل واحد من هذا القضايا اى المتصلة للزومية ولا تنافي
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون والمنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخل تثبت نفع ما حكم به في موجباتها
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون فان السالبة للزومية ما حكم فيها برفع اللزوم ولا تنافي ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون وعلى هذا فقس ثم اشار الى تقسيم الشريعة الى المحصورة والمهملة والخصوصية بحسب الانقسام
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون القضية الكلية اليها لان الاوضاع في الشريعة كالافراد في الجملة
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون فقال اعلم ان الكلية الشرعية اى كون الشريعة كلية ان يكون
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون الثاني لازما في المتصلة للزومية او معاندا في المنفصلة العنادية
على قوله في الشئ الواحد لا يجوز ان يكون للقدم متعلق بقوله معاندا ولا يترتب عليها تقدير التنازع وكذا الحال في قوله على جميع التقادير اى لا اوضاع التي لا تنافي في مقدمية المقدم

أي يمكن حصول المقدم عليها سواء كانت محالة في نفسها كقولنا كلما
 كان الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه ان لزوم حيوانية الفرس ثابت
 لانسانية الفرس مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس
 من كونها ضاحكا او كاتبا او ناطقا الى غير ذلك وهي محالة في نفسها
 او لا كقولنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فمعناه ان لزوم حيوانية
 زيد لانسانيته ثابت مع كل وضع يمكن ان يجتمع مع انسانية زيد من كونه
 قائما او قاعدا او كاتبا الى غير ذلك وهي ممكنة في نفسها وجزئيتها
 أي جزئية الشرطية أي كون الشرطية جزئية ان يكون التالي كذلك
 أي مثل ذلك التالي أي لا يزمها او معاندا المقدمها على بعض هذه
 التقادير أي الاوضاع التي لا ينافي مقدمية المقدم وخصوصيتها
 أي خصوصية الشرطية ان يكون كذلك أي مثل ذلك التالي أي
 لازما او معاندا على وضع معين واهما لها باعمال الاوضاع و
 الامثلة غير خافية فقول الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة
 كلما ومهما ومتى نحو كلما ومهما ومتى كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود وسور الموجبة الكلية في الشرطية المنفصلة
 دائما نحو دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجود
 او سور السالبة الكلية فيهما أي في المتصلة والمنفصلة ليس
 الامة نحو ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس
 الامة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجود او

في سائر العلوم من العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفلكية والعلوم الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية والعلوم الكيميائية والعلوم البيولوجية
 والعلوم الأرضية والعلوم الفلكية والعلوم الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية والعلوم الكيميائية والعلوم البيولوجية

بل بواسطة انحصار المادة وما قيل انه حصل الاختراع والادل
 بقوله بالسلب لايجاب ممنوع واختلفوا في ان التناقض متى يتحقق
 القدماء انه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثمان وحدات
 واكتفى بعضهم بثلاث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة
 الزمان نعم انه وحدة الشرط والجزء والكلام اخلة تحت وحدة الموضوع
 ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول
 واكتفى المتأخرون بوحدة الموضوع ووحدة المحمول ونعم انهم
 ان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط والكل والجزء ووحدة المحمول
 يندرج فيها الوحدات الباقية والمصرح اكتفى بوحدة النسبة الحكيمة
 فقال ولا يتحقق اي التناقض بين القضيتين لا باتحاد النسبة الحكيمة
 بينهما حتى يكون السابدا على ما اورد عليه الايجاب هذا فان القول
 ما قاله **فضل** في العكس المستوي يسمى مستويا بالحصول المساواة
 بين القضيتين في عكسها في الصدق والكيفية وهو كما يطلق على
 القضية الحاصلة من التبديل كذلك يطلق على نفس التبديل في
 هذا اشار المص بقوله وهو اي العكس المستوي عبارة اي معبرة عن
 جعل احد طرفي القضية في الذكر مكان الطرف الاخرى جلالة تاثير
 في المعنى فلا يكون قولنا اما ان يكون هذا العدد فردا او زوجا عكسا
 لقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والقول بالتغاير ممنوع
 ومن يقول بجران عكس بينهما يحمل الجمل على الاطلاق مع بقاء الصلة

في سائر العلوم من العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفلكية والعلوم الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية والعلوم الكيميائية والعلوم البيولوجية
 والعلوم الأرضية والعلوم الفلكية والعلوم الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية والعلوم الكيميائية والعلوم البيولوجية

في سائر العلوم من العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفلكية والعلوم الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية والعلوم الكيميائية والعلوم البيولوجية
 والعلوم الأرضية والعلوم الفلكية والعلوم الرياضية والعلوم الطبية
 والعلوم الهندسية والعلوم الفيزيائية والعلوم الكيميائية والعلوم البيولوجية

نقيض الثاني اولا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الصدق والكيفية بحاله
كما يقال في عكس النقيض قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان
لا انسان فعكس النقيض عند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء
الثاني من اصل القضية الجزء الاول وجعل عين الجزء الاول من اصل
القضية الجزء الثاني مع مخالفة الاصل في الكيفية لا يجاب في
السلب موافقه اى الاصل في الصدق كما يقال في عكس نقيض قولنا
كل انسان حيوان لا شئ مما ليس بحيوان با انسان والفرق بينهما اى بين
قولي المتقدمين والمتأخرين يعرف في المطولات ان اردت تعريفه
فعلينا ان نشير في سياق الجدل في تحصيل هذا الفن **فصل في تعريف**
القياس ونقيضه ولما كان التعريف مقاما على التفسير ابتداء ^{في} ^{من} ^{القياس} ^{نقيضه}
فقال هو اى القياس عندهم هو القياس في حقيقة وهو القياس المعقول
لانه هو المقص والمطلوب في تسمية القول المسموع قياسا مجازا فيجب
ان يكون المراد بقوله قول المؤلف القول المعقول ان اريد تعريف ما هو
قياس حقيقة وهو القياس المعقول او اعم من ان يكون ملفوظا او
معقولا ان اريد دخول ما هو قياسا مجازا او الملفوظ ان اريد تعريف
ما هو قياسا مجازا فقط وهم القياس الملفوظ والمراد من قضايها ما فوق
الواحدة فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها
فلا يتقضى التعريف بقولنا فلان يطوف الليل فهو ارق وقولنا لما
كانت الشمس طالعة فانها موجودة فان كلا منهما قضية واحدة

[illegible]

Handwritten signature/initials.

وكل باب فكل باب ليس ج ب بل هو موصوف
بوصف خصوصية التاليف فلا يرد النقص مع أن الحق لا يرد
ليس قياسا لقائل أن يقول المراد من القضايا القضايا بالفعل ولا هم
فان يريد الاول لزم ان لا يكون غرض لنا كل متغير حادث قياسا
وقد اجمعوا على انه قياس من محذوف الصغرى ان يريد التاليف ان يكون
القضية المركبة بالقياس الى العكس قياسا لانها وان كانت قضية
واحدة بالفعل لانها اتحدت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها بعد
التركيب لا قضية لكنها قضايا بالقوة واعلم انه انما سمي القياس
قياسا لانه جعل فيه النتيجة المجعولة مساوية للمقدّمين في المعلومته
لما فرغ عن تعريف القياس شرع في تقسيمه فقال وهو اى القياس على
قسمين استثنائي يسمى استثنائيا لاشتماله على الاستثناء ان كان عين
النتيجة او نقيضها مذكورة فيه اى في القياس بالفعل وانما قيل بالفعل
لان ذكر النتيجة في القياس لا قدر ان حاصل بالقوة ايضا يكون مستملا
على اجزاء النتيجة ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس ان
باجزائها المادية وهيئتها التاليفية المذكورة في القياس وان
عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية وعن احتمال لازمها هو
بهذا يخل ما اورد وان الاشتمال بنا في وجوب المغايرة وان النتيجة
لو كانت بعينها مذكورة في القياس كان العلم بالنتيجة مقدا على
القياس وان نقيضها لو كان بعينه مذكورا في القياس كان للتصديق

الذهن والخارج وانما يسمى لميلا فاداة الملية اى العلية كقولنا
 هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط مجموع فهذا مجموع فالحد الاوسط
 وهو متعفن الاخلاط علة للنسبة الحمى الى هذا في الذهن والخارج
 وانما يسمى انيلا فاداته الانية اعنى الثبوت في العقل وهو
 الذى يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط
 وفي الخارج معلول لها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن
 الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحمى معلول في الخارج و
 في الذهن علة لان تصور المعلول علة لتصور العلة في الذهن
 لكن هذا اخر الكلام في شرح هذه الرسالة
 والحمد لله رب العالمين والصلوة
 على خير خلقه محمد وآله و

اصحابه اجمعين

تمت

خاتمة الطبع

حمد لك يا من جعل ميزان منطق الانسان بديع الميزان ليُعَرَفَ صحيح
 الايمان من السقيمة بهتذيب البيان سبحانه الذى شرفنا بتصديق
 ما جاء به من خضص من الموجودات بحسب والبيانات وعظمنا باذعان حاصل
 سن المطالب الاسلامية من ترفيب الذين خواهم الايصال الى طريق
 الحق قياسات منجزة لليقينات ومزلية للشبهات امّا بعد فيقول

المفقّر الى رحمة علام الغيوب الكامل بالنقائص والمتملى بالمعروف الملقب
 بمحمد والمدعو بـ **يعقوب** غفر الله له ولوالديه وحسن اليها واليه لما كان
 شرح ميزان المنطق المسمى **ببديع المبتدئ** ان في صناعة البرهان
 ادق من ثمانية واكثر فائدة ومن ثم قد اتمه المدرسون من التدريس والظهر وهو الذي
 قصدوا الى تحصيل ما فيه من الفوائد النفيسة والعوائد اللطيفة ولم يتنبهوا الى
 ان اسلمه بجلية الحواشي لتتدفع عنه المعضلات والغواشي والخل
 لدفع العويصات للحواشي المنهية لظهر من ان يخفى فالتزمت عليها
 للتخشية لانه بما اجدو حصرى وكلام لم يكتب الشارح في الحاشية شيئا
 وانه كان عسرا جعله من حاشية نور الله والجمال بن نصير الالان
 مع العسر ليراد قد بالغت في تصحيحه بمبالغة كثيرة ونظرت بنظرات
 غزيرة بل قد لاحظت ملاحظة ثمانية ثلثة اوراق من الاول ام اربعة المعنى
 اعلامة النحرير الفهامة هو من له طول الباع في العلوم النقية
 الذي كان له يد طولى في الفنون العقلية ^{بصح} المطبعة المحمدية مولانا المولى
 الهى بخش الفيض آبادى ابعث السد طيب النعم والايادى ثم الى
 آخر الكتاب عاين معاينة متتالية الفاضل الكامل البارع الاكمل مشرف
 المعقول المنقول المتعزز بعزة العلم والجاه مولانا المولى
 فضل الدين محمد لطف الله حصل في الدنيا ما يتيسر
 وجعل آخرته خيرا من اولاه فارجو من الله ان يوفق الناظر لدعاء آخر
 في حق هؤلاء المحسنين وكما وجد بهوا من قلم الناسخ كان من السائر

واذ اكمل هذا الكتاب من التحشية والتفصيح قد نسخ نسخة الذي كان
 خط نسخة نسخ نسخ نسخ الشلف والحال محسود المستعصم مابعد والفتير
 المولوى هادي علي استاذ الاساتذة الذين بهم في هذا الصنف
 وحاشية غير الرشيد في الحنفى والجليل المولوى احمد علي هو صاحب
 الفضل والافضل ثم معدن الرواة والسما مخزن الفتوة والعطاس
 الجوه والامتنان علي بن بخش خان العثمان فوري صانه امتن
 جواد الزمان وحماه عن الاثم والعدوان صاحب المطبعة الحجرية
 بالعلوية الواقعة في الشوق القديم للمجنوبين الباب الاكبرى والمسجد
 عتيق الحصى قد طبعا باصابع يده الشاملة لانواع الصنائع طبعا مطبوعا
 لما نعال طباع الاذكياء راعيا من قرينة الغيباء اللهم اجعل طبعة
 مطبوعة الانام وصيره مرجع الخواص والعوام وقد خرج من قلوب
 في ثلثة عشر الصفر المنظر من الثلثة عشر من المئات الهجرت
 ونصف ثلث عشرة عشرة الاثنت من العشرات الماضية مطبوعا
 يوم سبت ربيع ربيع ثلث عشر في اللغة العربية متبارك الذي
 فصل نون با وراك الكلمات والجنزيات وميت صنفنا بفصل
 الحق من سائر المنبيات والهويات واكمل التحيات على رسول محمد النبي
 جونا على الموجودات على الواصلين من انهم لا يصل الى طريق الاسلام الكائن

